



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات | 17 أيلول / سبتمبر، 2020

مئوية الدستور السوري الأول: إشكالية العلمنة وسياقاتها الاجتماعية - السياسية التاريخية (1918-1920)

محمد جمال باروت

محمد جمال باروت

باحث مشارك ورئيس دائرة الأبحاث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سابقاً، والمحرر العلمي للمركز حالياً. متخصص في التاريخ الاجتماعي والسياسي السوري الحديث. عمل مديراً ومستشاراً في مشروعات عدة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. له دراسات وأبحاث عدة في التعليم، والتنمية البشرية، والتنمية والسكان، والهجرة الخارجية السورية، والاستشراف المستقبلي لمسارات التنمية. من أحدث كتبه «العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح»؛ و«التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضري»؛ و«حملات كسروان: في التاريخ السياسي لفتاوى ابن تيمية»، و«الصراع العثماني-الصفوي وآثاره في الشيعة في شمالي بلاد الشام».

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	تمهيد
1	تشكيل المؤتمر السوري العام
2	الإعلان التاريخي عن قيام الحكومة العربية وجذور فكرة المؤتمر السوري الأولى
5	نشوء مجال مدني عام وتهميش دور الأعيان
11	مناقشات الحقوق الدستورية
12	العلمانية والديمقراطية في المجال التداولي السوري
13	تشكيل لجنة صياغة الدستور
16	مشروع القانون الأساسي ومناقشات إشكالية العلاقة بين الدين والدولة
20	الحقوق السياسية للمرأة وصلتها بإشكالية العلاقة بين الديمقراطية والعلمنة
22	المراجع

تمهيد

بطول مساء 24 تموز/ يوليو 1920، دخلت القوات الفرنسية مشارف مدينة دمشق واحتلتها. أجهز الاحتلال الفرنسي على مشروع أول دولة عربية ديمقراطية علمانية حديثة مستقلة نشأت بعد نهاية الحرب والانتقال من العثمانية إلى ما بعدها، واستمر حكمها نحو اثنين وعشرين شهراً. وكان من أبرز المهمات التي كُلف بها الجنرال الفرنسي ماريانو غواييه (1861-1943-Mariano Goybet)، قائد الفرقة الفرنسية التي احتلت دمشق، مدهامة مقر المؤتمر السوري العام، ومصادرة أوراقه ووثائقه⁽¹⁾.

تشكيل المؤتمر السوري العام

كان هذا المؤتمر أول هيئة تأسيسية منتخبة لوضع قانون أساسي في العالم العربي ما-بعد العثماني. وقد جرت انتخاباته خلال أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1919، في سورية الداخلية، أو المنطقة الشرقية (العربية)، وفق نظام الانتخابات العثماني، على درجتين؛ من المجامع الانتخابية للدرجة الثانية (الناخبون الثانويون) السابقة لمجلس المبعوثان العثماني السابق، بسبب ضيق الوقت الذي حال دون انتخاب ناخبين ثانويين جدد، بينما تم تمثيل المناطق السورية الأخرى؛ الغربية الفرنسية (في الساحل)، والجنوبية البريطانية (في فلسطين) التي منعت السلطات العسكرية البريطانية والفرنسية انعقاد مجامعها الانتخابية السابقة⁽²⁾، فانعقد المؤتمر بحضور تسعة وستين مندوباً من أصل خمسة وثمانين عضواً منتخباً وموكلاً يمثلون أجزاء سوريا الطبيعية⁽³⁾. وكانت منطقة الحكومة العربية في سورية الداخلية، أو المنطقة الشرقية، بحسب تقسيمات الجنرال اللنبي العسكرية للمناطق العسكرية «المؤقتة» في سوريا، «ممثلة تمثيلاً شاملاً وانتخابياً»⁽⁴⁾، حيث انحدر أكثر من 40 في المئة من أعضاء المؤتمر من مدنها الداخلية الأربع؛ دمشق وحماة وحمص وحلب⁽⁵⁾، بينما كانت المناطق السورية الأخرى؛ الجنوبية (البريطانية)، والغربية (الفرنسية)، ممثلة بواسطة التوكيلات، بموجب مضابط توكيل، بمعدل ممثل لكل 12500 من الذكور⁽⁶⁾. لكن عدد أعضاء المؤتمر بدأ بالتعاظم مع انضمام أعضاء جدد إليه بطريقة «التوكيلات». وهكذا، حين عقد المؤتمر السوري دورته الأولى، فإن عدد أعضائه لم يتجاوز تسعة وستين عضواً، من أصل خمسة وثمانين عضواً⁽⁷⁾، لكن استمرار تمثيل المناطق الأخرى بتسمية ممثليها بواسطة «التوكيلات»، رفع عدد أعضاء المؤتمر ليصل في الحصيلة إلى 107 أعضاء منتخبين وموكّلين، مثلوا كافة أنحاء سوريا الطبيعية، بما فيها فلسطين ولبنان، على نحو جعل المؤتمر نوعاً من مؤتمر قومي سوري⁽⁸⁾.

تمّ استكمال تمثيل أعضاء المؤتمر بالتوكيل عن المناطق التي لم يتمكنوا فيها من إجراء انتخابات على عدة مراحل بين حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر 1919، حين سينضم ممثلو لواء دير الزور، بعد ربطه بالحكومة

1 Elizabeth F. Thompson, *How the West Stole Democracy from the Arabs: The Syrian Arab Congress of 1920, and the destruction of its Historic liberal-Islamic Alliance* (New York: Atlantic Monthly Press, 2020), p. 290.

2 Philippe David, *Un Gouvernement arabe à Damas, Le congrès Syrien* (Paris: Marcel Giard, 1923), pp. 54-55. ويُنظر: محمد عزة دروزة، *مذكرات محمد عزة دروزة*، مج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993)، ص 350.

3 جورج أنطونيوس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية*، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العالم للملايين، بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بنيويورك، 1962)، ص 405؛ "افتتاح المؤتمر السوري"، حلب، العدد 59، 1919/7/8، ص 1. ثمة اضطراب في تقدير عدد من حضر من أعضاء المؤتمر السوري بين 69 عضواً، كما أفادت اللجنة المشكلة من المؤتمر، لتقديم مطالبه أمام لجنة كينغ - كراين، أو 63 عضواً، وفق حساب إجمالي عدد الموافقين والمخالفين والمستنكفين عن التصويت في الخبر الذي نشرته جريدة حلب، نقلاً عن جريدة الكنانة.

4 دروزة، ص 352.

5 فيليب خوري، *أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920*، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 138.

6 "من جواب رئيس وفد المؤتمر السوري العام للجنة كينغ - كراين، بين اللجنة الأمريكية والمؤتمر السوري"، حلب، العدد 60، 1919/7/12، نقلاً عن جريدة الكنانة، ص 1.

7 أنطونيوس، ص 405.

8 أجرت ماري أوماظ شهرستان دراسة مقارنة لعدد أعضاء المؤتمر، وفق ما ورد في عدة مراجع وروايات، ووجدت أن العدد كان يراوح بين 89 عضواً و107 أعضاء. وربما يعود اختلاف العدد إلى أن الانتخابات لم تجر دفعة واحدة بشكل متزامن، ينظر: ماري أوماظ شهرستان، *المؤتمر السوري العام 1919 - 1920* (بيروت: دار أمواج، 2000)، ص 38 - 41.

العربية، إلى عضوية المجلس. وخلال هذه الفترة، سيرز تحدي الاستقلاليين العرب للفرنسيين، إذ ستنتخب بيروت، في تموز/ يوليو 1919، ممثليها توكيلاً⁽⁹⁾. كما سيمثل محمد الخير العلويين توكيلاً في المؤتمر، وهو أحد أبرز وجوه عائلة الخير المعروفة في جبل العلويين في سوريا، الواقع، وفق تقسيم اللبني للمناطق العسكرية، في المنطقة الغربية (الفرنسية)⁽¹⁰⁾. وكان تمثيل الخير أول تمثيل للعلويين السوريين في مجلس نيابي أو مجلس ذي صبغة نيابية.

انتُخب هؤلاء، من الناحية القانونية، في شروط نظامية بقدر كافٍ، على حد تعبير آدمون رباط⁽¹¹⁾، وشكلوا، وفق جورج أنطونيوس، مجلساً تمثيلاً بالمعنى الصحيح للكلمة. وكانوا، من الناحية التمثيلية عمومًا، ممثلين طبيعيين لمناطقهم، بسبب صفاتهم الاجتماعية والثقافية؛ فقد ضم المؤتمر مجموعة متنوعة من الملاكين، ووجهاء المدن، وشيوخ البدو، وعلماء المسلمين، وبعض من تلقى علومه في المعاهد العثمانية العسكرية أو الحقوقية⁽¹²⁾. كما مثل المؤتمر في عضويته المسلمين على مختلف طوائفهم، واليهود، والمسيحيين. وكان في عضويته أكثر من عشرين نائبًا مسيحيًا، ونائب يهودي واحد عن دمشق، بينما كان ممثلو اليهود في المجامع الانتخابية الثانية أكبر من ذلك⁽¹³⁾، وكان عدد النواب المسيحيين في المؤتمر يفوق ما يستحقونه على أساس وزنهم العددي⁽¹⁴⁾.

بقرار من المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح، شكّلت لجنة التحقيق الدولية التي ستقتصر في الواقع على «الهيئة الأميركية من اللجنة الدولية لشؤون الانتدابات»، والتي ستعرف اختصارًا بلجنة كينغ - كراين، في 25 آذار/ مارس 1919، لاستبيان آراء الأهالي حول شكل الحكم والدولة (المنتدبة) التي يرغبون في مساعدتها لهم، لمحاولة فض النزاع البريطاني - الفرنسي الحاد حول سوريا، والذي وصل في آذار/ مارس 1919 إلى حد كاد يتحول فيه إلى قتال بالقبضات بين جورج كليمنصو Georges Clemenceau ولويد جورج⁽¹⁵⁾ Gwilym Lloyd George، وتخيير كليمنصو للويد جورج المباراة بالسيف أو بالمسدس⁽¹⁶⁾، الأمر الذي سُرّع من العمل على تشكيله انتخابيًا، ومن ثم فإن بدايات طرح تشكيل هيئة تأسيسية لوضع الدستور أو القانون الأساسي تعود إلى الأسابيع الأولى من نشأة الحكومة العربية بدمشق، وهذا ما تناساه معظم المؤرخين، وتحاول الدراسة معالجته في إطار إشكاليته عن العلمنة بوصفها سيرورة أو عملية في مرحلة الحكومة العربية، وفي مشروع الدستور السوري الأول، وعلاقتها بالإشكاليات المجاورة لها، أو المتداخلة معها، في الشروط التي نشأت فيها.

الإعلان التاريخي عن قيام الحكومة العربية وجذور فكرة المؤتمر السوري الأول

بادئ ذي بدء، كان للحكومة العربية مفهومان؛ مفهوم القيادة العامة للطفاء عن كونها إدارة عسكرية مؤقتة للمنطقة الشرقية، في إطار إحداثها للمناطق العسكرية المؤقتة من أراضي العدو المحتلة حتى يبت مؤتمر الصلح بأمر المعاهدة مع تركيا، ومفهوم عربي آخر هو كونها نواة دولة عربية مستقلة.

9 المرجع نفسه، ص 36.

10 دروزه، ص 360. يخالف ذلك ما ذكره يوسف الحكيم من أن العلويين لم يبعثوا بأي مندوب لعضوية المؤتمر السوري: يوسف الحكيم، **سورية والعهد الفيصلبي**، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 94.

11 آدمون رباط، **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، مراجعة جورج كتورة، ج 1 (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات القانونية السياسية والإدارية، 2002)، ص 493.

12 أنطونيوس، ص 405.

13 محمد عزة دروزه، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج 1 (صيدا: المطبعة العصرية، 1950)، ص 130 - 131.

14 أنطونيوس، ص 405. قارن ب: ستيفن همسلي لونغريغ، **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة، 1987)، ص 117.

15 دانييل يرغن، **الجائزة: ملحة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار التكوين، 2004)، ص 227.

16 دافيد فرومكين، **سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918**، ترجمة أسعد كامل إلياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1992)، ص 440.

وقد برز مفهوم الحكومة الدستورية في الإعلان التاريخي الذي وجهه الأمير فيصل بن الحسين إلى «أهالي سوريا»، في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، عن قيام هذه الحكومة. ولا بأس في أن نستعيد بشكل مكثف هذا الإعلان التاريخي، لعلاقته الوثيقة بنشوء إشكالية العلمنة في المجال التداولي الاجتماعي - السياسي السوري، وتشكيل المؤتمر السوري العام، وصياغة الدستور، إذ أعلن فيصل عن قيام «حكومةٍ دستوريةٍ عربيةٍ مستقلةٍ استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه، باسم مولانا السلطان حسين، شاملةً جميع البلاد السورية»، والسعي لإقامة حكومة مستقلة منظمة، «وأن هذه الحكومة تأسست على قاعدة العدالة والمساواة، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً، لا نفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي»، ويثبت فيها «أهالي سورية» «للعالم أجمع أنهم أمة لا تفتقر للاستقلال، قادرة على إدارة شؤونها بنفسها»⁽¹⁷⁾. وثبتت الحكومة رؤيتها للعروبة على أساس لغوي ثقافي، بشكل مبكر، في أنها تعتمد «جامعة الضاد» ك «جامعة مدنية» للجميع⁽¹⁸⁾.

كان إعلان فيصل تاريخياً في التاريخ العربي كله، إذ كان، على حد تحليل الفقيه الدستوري الكبير آدمون ربّاط، «أول مظاهر التعبير عن عروبة الدولة التي يُعترزم تجسيدها على هيئة دستور حديث مستمد من الغرب، ومتمحور على المساواة السياسية». وعلى الرغم من أن مرحلة التنظيمات العثمانية، وهي مرحلة الحداثة العثمانية، قد أرست مبدأ المساواة بين المواطنين العثمانيين، بغض النظر عن أجناسهم وأديانهم، فإن إعلان فيصل شكّل «منعطفاً في تطور وضع أهل الذمة، واعترافاً بصفتهم مواطنين كاملين الحقوق»⁽¹⁹⁾، وعبر الإعلان عن مفهوم جديد للعلاقة بين الدين والدولة الجديدة، وهو الذي لم يعتده، وفق محمد الأرنؤوط، علماء دمشق الذين ارتبطوا، أيديولوجياً وسياسياً واجتماعياً، بالعثمنة والخلافة الإسلامية، وسيبرز لاحقاً بأشكال متطورة عشية الجدل حول صياغة الدستور أو القانون الأساسي للدولة⁽²⁰⁾.

وفي زيارته الأولى لمدينة حلب، في 10 - 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918، أي بعد نحو خمسة عشر يوماً من انسحاب آخر جندي عثماني من شمال سوريا، صرح فيصل لمستقبله بأنه سيتم «جمع هيئة تأسيسية تضع القانون الأساسي للبلاد»⁽²¹⁾، وكانت تلك أول إشارة واضحة منه إليه. ويعني ذلك أن مبدأ انتخاب مؤتمر سوري عام، يضع دستوراً للبلاد، قد ارتبط ابتداءً بنشأة الحكومة العربية، وإن لم يتحقق ذلك إلا لدى قدوم لجنة كينغ - كراين.

كان الاعتراف بمن كان يُطلق عليهم «أهل الذمة» كمواطنين كاملين الحقوق من أبرز المحددات العلمانية المبكرة لمفهوم الحركة العربية في حل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في المجال السوري الجديد. كان مفهوم المواطنة القائمة على المساواة التامة في الحقوق، بغض النظر عن الانتماء المذهبي والديني، حاضراً بشكل خاص لدى فيصل. وكان فيصل يبدي حذراً شديداً من استخدام مصطلح «الأقليات» لوصف المسيحيين واليهود، ولم يستخدمه إلا للضرورة، بحكم شيوعه في المجال التداولي للدعاية الفرنسية، وفي مناقشات مؤتمر الصلح، وفي مجرى أيديولوجيا اللعبة الاستعمارية الأوروبية الكبرى لحل المسألة الشرقية؛ إذ اعتبر فيصل من جرى تكريسهم في تلك الأيديولوجيا كأقليات عرباً متساوين كامل المساواة، قبل أن يكونوا أقلية دينية أو مذهبية، وسيضطر مشروع الدستور السوري إلى استخدامه بشكل محدود، في

17 أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ج 2 (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])، ص 9-10.

18 "بلاغ حاكم سورية العسكري العام، رضا باشا الركابي، إلى الحلبيين الكرام"، حلب، العدد 5، 1920/12/23، ص 1.

19 ربّاط، ص 492.

20 محمد الأرنؤوط، "علماء دمشق والحكومة الفيصلية، الدولة العربية 1918-1920"، في: بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق 1918م/1337هـ-1933م، إعداد وتحرير هند أبو الشعر (عمان: جامعة آل البيت، 1999)، ص 224 - 225.

21 كامل الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ج 3، ط 2 (حلب: دار القلم، 1991)، ص 660.

جانب اعتبار المقاطعة، وليس المديرية، دائرة انتخابية واحدة، لضمان أعلى تمثيل لهم في انتخاب ممثليهم في مجلسي النواب والشيوخ⁽²²⁾.

سيتكرر ذلك كلازمة متواترة في خطابات فيصل؛ ليس لصد الدعاية الفرنسية الاستعمارية التي تقوم على استقطاب «الأقليات» بدعوى حمايتها فحسب، بل أيضاً لبؤرة نظره الأساسية العلمانية المواطنة المبكرة التي وسمت جيل الحركة العربية الأولى يومئذٍ، وخالصتها ما قاله في زيارته لحلب التي جرت خلال يومي 10 - 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1918: «العرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمد. إننا عرب قبل كل شيء»⁽²³⁾. ثم أضاف فيصل في زيارته الثانية لحلب، في 11 حزيران/ يونيو 1919، قوله: «نحن عرب، قبل موسى وعيسى ومحمد وإبراهيم...»⁽²⁴⁾، فنقض الأولية الدينية في تعريف الهوية، وأشار في هذا الخطاب الأخير إلى مسألة أساسية تتعلق بسياسة الحكومة العربية العلمانية العملية بأنه «لا شك أن أعمال الحكومة المؤقتة تدل على أن لا أديان ولا مذاهب»⁽²⁵⁾. وسيكتف فيصل الروحية العلمانية لذلك في مقولته الخالدة «الدين لله والوطن للجميع».

ما قاله فيصل لم يكن عبارة دعائية، بل تعبيراً منمذجاً عن الروحية العلمانية للحكومة العربية التي رافقت عمليات بنائها الأولى المبكرة لأجهزتها الإدارية والقضائية، وتنتج من ذلك أن نال المسيحيون من الوظائف المهمة في الجامعة، كما في سائر دوائر الحكومة، أكثر مما تفرضه النسبة العددية بينهم وبين إخوانهم المسلمين⁽²⁶⁾. وكان في الحكومة العربية، حين قدمت لجنة كينغ - كراين، نحو أربعة مسيحيين، يشغلون رئاسة العدل، والمالية، والداخلية، والصحة، إضافة إلى الادعاء العام التمييزي المعادل لوظيفة رئيس العدالة⁽²⁷⁾، ثم شغلوا، في حكومة المديرين السورية الأولى التي تشكلت في 4 آب/ أغسطس 1919، وعملت فعلياً كمجلس وزراء، ثلاثة مديريين مسيحيين، هم: إسكندر عمون (ت. 1920)، وجبرائيل حداد (1865-1923)، وسعيد شقير (1868-1938)، من أصل ستة مديريين⁽²⁸⁾. وضمت حكومة الاستقلال وزيرين مسيحيين، هما: يوسف الحكيم، وفارس الخوري، أي بنسبة 22 في المئة من أعضائه⁽²⁹⁾.

هذا على المستوى العملي، أما على المستوى القانوني المتعلق بالبنية القانونية لقرارات الحكومة العربية، فقد اضطلع مجلس الشورى العربي - في غياب مجلس نواب منتخب - بوظيفة إعداد القوانين، أو تنقيحها، أو

22 كانت لجنة الدستور قد قسمت سوريا إلى مقاطعات مستقلة، وقسمت المقاطعة إلى متصرفيات، والمتصرفيات إلى مديريات، وجعلت المديرية دائرة انتخابية واحدة، وأن يُنتخب عن كل أربعين ألف نسمة فيها نائب واحد، وأن يكون الكسر المعبر في ما دون النصاب عشرين ألفاً. وهكذا، فإن المديرية تنتخب نائبين عنها، في حال كان عدد سكانها يزيد على ستين ألف نسمة. أما بخصوص الأقليات، فإضمان حسن تمثيلهم، اعتبرت اللجنة المقاطعة دائرة انتخابية واحدة، تنتخب نائباً واحداً عن كل أربعين ألف نسمة من كل أقلية، والكسر المعبر في ما دون النصاب عشرون ألفاً. ينظر: "مضبطة الأسباب الموجبة لوضع الدستور"، في: حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهد العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي 1915 - 1946** (بيروت: دار صادر، 1974)، ص 222 - 223. وخضعت المادة التي تنص على ذلك في مشروع الدستور لمذاكرات مطولة وحادة في المؤتمر السوري، على مدى عدة أيام. وفي الجلسات الأخيرة التي تقرر أن يبيت فيها المؤتمر في الأمر، نقل تقرير لحرية لسان الحال أن قاعة المؤتمر السوري غصت بالحضور. وطرح بعض النواب أنه لا أقلية ولا أكثرية في سوريا، بينما رد عليه النائب توفيق مفرج أننا إزاء أوروبا "نقول لا أقلية ولا أكثرية، بل كلنا سوريون عرب، أبناء أمة واحدة ووطن واحد. أما إذا جئنا نتحدث فيما بيننا، فنصرح أنه يوجد أقلية وأكثرية بيننا لا تحتاج إلى برهان؛ يوجد مسلم ومسيحي". لسان الحال، العدد 417 - 8067، 1920/6/9، ص 1. وتنتج من المذاكرات تعديلها لصالح تمثيل أفضل للأقليات، فجاءت المادة (88) في القراءة الأولى على الشكل الآتي: "تعتبر كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة بالنسبة إلى الأقليات، ويكون النصاب لها ثلاثين ألفاً، والكسر المعبر في ما دون النصاب خمسة عشر ألفاً".

23 الغزي، ص 660.

24 يُنظر نص الخطاب في: ساطع الحصري، **يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث** (بيروت: مطابع ابن زيدون، 1947)، ص 215.

25 المرجع نفسه.

26 الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص 44 - 45.

27 هذه المعلومة مستمدة من جواب وفد علماء بيروت عن سؤال لجنة كينغ - كراين لهم حول ما يجيبون به عن شكوى الأقليات في البلاد من الحكومة العربية، فأجاب الوفد بأن الحكومة "تعيّن الأكفاء، دون تفریق في دين أو مذهب، وأكبر دليل على حسن نيتها أنها عيّنت من الأقلية لأهم المراكز السامية؛ فإن ناظر العدالة إسكندر بك عمون، وناظر المالية سعيد شقير باشا، ومدعي عام التمييز، المعادل لناظر العدالة، إسكندر بك طراد، وناظر الصحة سليم باشا الموصلي، وناظر الأمن الماجور حداد باشا، وكلهم مسيحيون. وقد تلقى المسلمون هذه التعيينات التي صادفت أهلها ومحلها بكل قبول وانسراح"، ينظر: "اللجنة الأمريكية في بيروت"، حلب، العدد 61، 1919/7/14، ص 1 - 2.

28 تألفت حكومة المديرين الأولى في 4 آب/ أغسطس 1919 من ستة مديريين (وزراء)، هم: إسكندر عمون (العدلية)، ورشيد طليع (الداخلية)، وسعيد شقير (المالية)، واللواء ياسين الهاشمي (رئاسة ديوان الشورى العسكري)، وساطع الحصري (المعارف)، وجبرائيل حداد (الأمن العام)، ينظر: الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص 109. ونشرت الحكومة نظامها في جريدة **العاصمة**، العدد 53، 1919/8/25، ص 2 - 3.

29 عبد الكريم رافق، **محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث** (بيروت: جامعة البلمند، 2006)، ص 137.

المصادقة عليها. والتزمت الحكومة العربية بعدم إصدار أي قانون أو أيّ تعديل في قانون إلا بموجب قرار مجلس الشورى، بوصفه مجلس شوري الدولة. وبهذا المعنى، كانت دولة تنظيماتية، وكان هذا المجلس امتداداً لمجلس الشورى العثماني السابق الذي تمثلت إحدى أهم وظائفه في موازنة مشاريع القوانين مع التنظيمات. وفي ما يتعلق بإشكالية البحث، كرست قوانين مجلس الشورى العربي الفصل بين القضاء والدين، إذ أصدر المجلس في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1918، أي بعد نحو أسبوعين من إعلان قيام الحكومة العربية، «قانون التشكيلات العدلية» الذي كرس الفصل التنظيماتي العثماني السابق بين المحاكم الشرعية والمحاكم العدلية الأخرى، فحدد مهمات المحاكم الشرعية في «الدعاوى العائدة للمناكحات، والنفقات، والحضانة، والوصية، والدعوى على التركات المنقولة بين الورثة»، ودعاوى الأوقاف، «وفي ما عدا ذلك، جميع الدعاوى الجزائية والحقوقية والتجارية، يعود حق رؤيتها، والحكم بها، إلى محاكم العدلية فقط»⁽³⁰⁾.

تتمثل النتيجة البحثية الأساسية في هذه المرحلة من الدراسة، والتي نكرها للتأكيد، في أن مبدأ تشكيل هيئة تأسيسية لسنّ الدستور السوري كان قائماً ابتداءً منذ الأيام الأولى للحكومة العربية، لكن الأبناء الرسمية، في أوائل نيسان/ أبريل 1919، عن تشكيل لجنة كينغ - كراين، ووصولها قريباً إلى سوريا⁽³¹⁾، وانتشار قناعة في الأوساط السياسية والاجتماعية السورية يومئذٍ بأن استقلال سوريا حاصل «لا محالة»، سرّعت من خطوات انتخاب هذه الهيئة تحت اسم المؤتمر السوري العام، ومن ثمّ انبثاق لجنة منه لصياغة الدستور السوري.

نشوء مجال مدني عام وتهميش دور الأعيان

قبل نحو ثلاثة شهور من انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر السوري العام، بين أواخر حزيران/ يونيو وأوائل تموز/ يوليو 1919، تحولت سوريا إلى ما يمكن وصفه بلغة مجازية بمجتمع غني بالسياسة، كان الجدال حول الحقوق الدستورية من أبرز قضاياها؛ فقد كانت سوريا يومئذٍ «غنية» برجال الإدارة والقضاء الذين تخرجوا في مدارس إسطنبول، ومارسوا الأعمال في العهد العثماني⁽³²⁾. كما كانت غنية بـ «جمهور من الشباب العرب من خريجي المدارس العالية؛ كالتب، والقوق، والمكتب الملكي، وهو أعلى مدرسة لإخراج الموظفين الإداريين»⁽³³⁾. وكان خريجو المكتب الملكي، أو الكلية الملكية الشاهانية، مؤهلين لأن يشغلوا أعلى المناصب في إدارة الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فارتقى سبعة منهم مرتبة وزير، وواحد منهم الصدارة العظمى⁽³⁴⁾.

وهؤلاء جميعاً، ولا سيما خريجي المعاهد الحقوقية، والذين عملوا في الإدارة، كانوا تنظيماتيين على مستوى تكوينهم الثقافي والمهني. كما عاد إليها عدد كبير من الشخصيات السورية المدنية والاجتماعية والسياسية من إسطنبول أو القاهرة إلى دمشق. يضاف إلى ذلك المئات من الشخصيات العسكرية الذين التحقوا بالجيش العربي الجديد، والمقصود بـ «الجديد» الجيش الذي شكله فيصل بديلاً من المفزة الشمالية السابقة التي دخلت دمشق وتم حلها. وكان من أبرز العائدين، على مستوى السياسيين، في نيسان/ أبريل 1919، من القاهرة، أقطاب حزب الاتحاد السوري، المعارض لجمعية «العربية الفتاة» الحاكمة، وكانوا جميعاً

30 "قانون تشكيلات العدلية المؤقت"، طب، العدد 18، 6 شباط/ فبراير 1919، ص 1-2.

31 نشرت جريدة **العاصمة** كتاب الحاكم العسكري العام، رضا باشا الركابي، بما تسلّمه من نصّ بلاغ نائب المعتمد البريطاني الأعلى لمؤتمر الصلح، أن لجنة الاستفتاء ستصل قريباً، لكن لم يحدّد موعد وصولها، ينظر: "تبليغات رسمية"، **العاصمة**، العدد 16، 1919/4/10، ص 7. قارن النصّ الرسمي، بـ: "الوفد القادم ومهمته"، **العاصمة**، العدد 20، 1919/4/24، ص 1.

32 محمد جميل بيهم، **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1920** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968)، ص 183.

33 فخري البارودي، **مذكرات البارودي: ستون سنة تتكلم**، ج 1 (بيروت - دمشق، مطابع دار الحياة، 1951)، ص 57.

34 يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341هـ / 1231-1922م**، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة محمود الأنصاري، ج 4 (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010)، ص 513.

من المحترفين في العمل الحزبي السياسي السوري⁽³⁵⁾. وكان هذا الحزب يقصر أولوياته على إقامة دولة مستقلة في حدود سوريا الطبيعية، وفق مبدأ «سوريا للسوريين». وبالمناسبة، لا تزال دراسة تجربة هذا الحزب ودوره في الحياة الاجتماعية - السياسية السورية محدودة جداً.

ونتح من ذلك، مع التهيؤ لانتخابات المؤتمر السوري العام، تشكّل مجال مدني عام تعددي حقيقي، يمكن قياسه بمؤشرات، من أضحها بروز نشاط الجمعيات والنوادي والأحزاب والهيئات النقابية العلمية، وازدهار نشاط الصحافة السورية المتعددة الاتجاهات بصورة قياسية لا مثيل لها من قبل، بحيث وصل عدد الصحف في منطقة الحكومة العربية، أي المدن الداخلية السورية الأربع، بحلول تموز/ يوليو 1920، إلى 21 جريدة⁽³⁶⁾، من أصل نحو خمسين جريدة صدرت في مختلف أنحاء سوريا الطبيعية. وكان يصدر منها في حلب نحو ثماني صحف⁽³⁷⁾، ورفعت عنها الرقابة المسبقة منذ أيلول/ سبتمبر 1919⁽³⁸⁾، وارتفعت وتأثر الجدل في الصحف في ظل كفالة «الحريات العامة»⁽³⁹⁾.

ووصفت افتتاحية لجريدة **العاصمة**، في 24 نيسان/ أبريل 1919، زخم التدافع في النقاش حول مستقبل سوريا واستقلالها، المعتمد أنه قادم لا محالة، بإنشاء الصحف لـ «الفصول الطوال» المتشعبة «الآراء والمذاهب»⁽⁴⁰⁾، لتتذكر هنا أننا في نيسان/ أبريل 1919، أي قبل نحو شهرين من إجراء انتخابات المؤتمر السوري العام.

لقد غدت السياسة شأنًا يوميًا عامًا للسوريين، وتجاوزت المناقشات حدود النخب وتنظيماتها إلى أوسع نطاق من الناس الذين باتوا منخرطين في السياسة، ومحاولة التأثير في تقرير مصيرهم. وغدا، وفق تقرير لضابط الاتصال البريطاني الكرنل كورنواليس، «صدّ شلالات نياغارا أسهل من منع السوريين من الكلام في السياسة»⁽⁴¹⁾، حتى إن البعض يشير إلى أن الكلام في السياسة غدا في سوريا، «حديث الخاص والعام من الناس»، على حد تعبير فوزي القاوقجي، بحيث «طغت موجة السياسة على كل فرد من أفراد الأمة وطبقاتها، حتى قبائل البادية»⁽⁴²⁾. وهذا ما يصفه غلفن، بلغة إريك هوبسباوم Eric Hobsbawm، باندلاع «السياسة الجماهيرية» للحكومة العربية التي طبعت، وفق هوبسباوم، «الأحزاب والحركات الجماهيرية» بطابعها، وترافقت مع تعميم السياسة في أوروبا، في أواخر القرن التاسع عشر⁽⁴³⁾. ووصف خالد العظم سنوات الحكم العربي بأنها كانت أكثر أيام سوريا «غليانًا ونشاطًا، فهي، بعد أن خرجت من دور الهدوء المطلق أيام الأتراك، استفادت دفعة واحدة، ووجدت نفسها حرة طليقة، بعد القيود والمظالم»⁽⁴⁴⁾.

كما رصد أسعد داغر، بعين أنثروبولوجية، التحول الذي وصفه بأنه «عظم الانقلاب الفكري والاجتماعي في سوريا»⁽⁴⁵⁾؛ إذ دعا حزب الاستقلال إلى تظاهرة كبيرة، ردًا على تصريح أحد الوزراء الفرنسيين بشأن سوريا، ولم

35 "وهم رفيق العظم وميشال لطف الله أخبار داخلية"، **العاصمة**، العدد 17، 13/4/1919، ص 4؛ "عودة إسكندر عمون"، **حلب**، العدد 35، 10/4/1919، ص 2؛ "عودة عبد الرحمن الشهبندر وكامل القصاب وخالد الحكيم من القاهرة"، **المصباح**، العدد 2، 2/5/1919، العدد 1، ص 2. ثم سيصل بعد قليل رشيد رضا من طرابلس إلى دمشق عضوًا في المؤتمر السوري العام.

36 شمس الدين الرفاعي، **تاريخ الصحافة السورية 1918 - 1947، الجزء الثاني: الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال** (القاهرة: دار المعارف بمصر، 1969)، ص 12 - 13.

37 هذا الرقم الإجمالي يتعلق بتقدير جريدة **المصباح** للجرائد التي صدرت حتى آب/ أغسطس 1919، ينظر: **المصباح**، العدد 45، 5/8/1919، ص 1.

38 رفعت الرقابة المسبقة بقرار من الجنرال اللنبي مفاده أن تكون مراقبة الجرائد بعدية، في حال نشر مقالات "غير موافقة أو مرضية"، وتقديمها للمحاكمة، أو لتوقيف الجريدة، أو إلغاء رخصتها، ينظر: **العاصمة**، العدد 59، 18/9/1919، ص 3.

39 أحمد قدرى، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** (دمشق: مطابع ابن زيدون بدمشق، 1956)، ص 115.

40 "الوفد القادم ومهمته"، **العاصمة**، العدد 20، 24/4/1919، ص 1.

41 تقرير ضابط الاتصال البريطاني الكرنل كورنواليس عن الحالة السياسية في بلاد العرب، في 16 أيار/ مايو 1919، ينظر: **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، المجلد الرابع 1919، إعداد وترجمة نجدة فتحي صفوة، ط 2 (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 469.

42 **مذكرات فوزي القاوقجي 1914 - 1932**، إعداد خيرية قاسمية، ج 1 (بيروت: دار القدس، 1975)، ص 62.

43 James L. Gelvin, *Divided Loyalties, Nationalism and Mass Politics, in Syria at the Close of Empire* (California: University of California Press, 1999), p. 22

44 خالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ج 1 (بيروت: دار المتحدة للنشر، 1973)، ص 99.

45 أسعد داغر، **مذكراتي على هامش القضية العربية** (القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، 1959)، ص 99.

يكن لدى المتظاهرين سومي هتاف واحد هو «دين محمد دين السيف»، لكن في التظاهرة التالية التي نظمتها قيادته، بعد نحو شهر من تأسيسه، ودعت أهل الغوطة إلى المشاركة فيها، غاب ذلك الهتاف «الجهادي» المتطرف، لصالح نشيد «أنت سوريا بلادي...»، وغيرها من الأناشيد الوطنية⁽⁴⁶⁾. وعبر ذلك عن إمكانات تاريخية في تطور حالة الوعي الفلاحية، وحالة وعي العامة عمومًا، إلى حالة جديدة تعني ذاتها فيها، هي الحالة الوطنية. وكان ذلك جزءًا من حالة نوعية أدكتها عملية التعبئة الوطنية التي قادتها النخب الوطنية السورية؛ فمن الحقائق الاجتماعية - السياسية أن تلك النخب، وإن تولت عملية صياغة الخطاب الوطني السياسي والأيدولوجي والدستوري السوري، فإنه كان لها سياستها الجماهيرية المبكرة.

وقد تجلّى ذلك أوضح ما تجلّى في تشكيل «حزب الاستقلال العربي»، في شباط/ فبراير 1919، كواجهة لجمعية العربية الفتاة؛ فلقد كان عدد أعضاء «العربية الفتاة» لا يتعدى مئتي عضو ونيف⁽⁴⁷⁾، بينما توسعت عضوية الحزب الذي أسسته بوتائر مذهلة في السرعة، وبحلول حزيران/ يونيو 1919، بلغ عدد أعضائه ما لا يقل عن 22 ألف عضو مسجل. وحشد هؤلاء، وفق العديد من المصادر، ما لا يقل عن 75 ألف رجل لمخاطبة لجنة كينغ - كراين، في حزيران/ يونيو 1919، بالبرنامج الوطني السوري الذي سيقتره المؤتمر السوري العام⁽⁴⁸⁾. ووصل إلى ذروته مع نشوء «اللجنة الوطنية العليا»، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1919⁽⁴⁹⁾ التي تأسست بعيد أزمة الاستبدال (النتيجة من اتفاق 15 أيلول/ سبتمبر 1919 بين فرنسا وبريطانيا، حول إخلاء القوات البريطانية سوريا لفرنسا، تطبيقًا لاتفاقية سايكس - بيكو)، والتي ستعبر عن اكتمال السياسة الجماهيرية للحكومة العربية. لكن السياسة الجماهيرية تترد إلى ما هو أبعد نسبيًا من نشوء تلك اللجنة التي مثلت غطاءً للجان الدفاع الوطني في المدن والأقضية، فهي تعود إلى تشكيل حزب الاستقلال الذي تأسس على الأرجح في شباط/ فبراير 1919، وتجربة بناء الجبهة الشعبية التي تشكلت في دمشق. ويعدد يوسف الحكيم لجانها، وهي: لجنة الدعاية للوحدة العربية، ولجنة العمل للوحدة السورية، والنادي العربي، ولجنة الإخاء الوطني، ولجنة الاحتفاء بالزائرين، ولجنة الدفاع عن الاستقلال⁽⁵⁰⁾.

ولعلها نفسها ما يسميه إحسان الجابري «حزب الأحزاب» الذي أخذ صيغة «جبهة وطنية» شارك فيها ممثلون عن: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد السوري، وحزب العهد السوري، وحزب العهد العراقي، وجمعية النهضة الأدبية، والمؤتمر السوري. وقد برز نشاط هذه الجبهة في توجيه رسالة إلى لجنة كينغ - كراين بالاحتجاج على ما صرحت به، حين وصلت إلى فلسطين، من لزوم تسمية دولة منتدبة وفق المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم، مطالبة بإنفاذ الحلفاء لعهودهم في حق تقرير المصير من «أجل الاستقلال التام»⁽⁵¹⁾.

ويعني ذلك أن النخبة السورية القائمة للحكومة العربية، وأعضاء المؤتمر السوري العام الذين تشير بعض الدراسات الإحصائية إلى أن معظمهم كان من العناصر الشابة المثقفة، «وهي التي تعتقد في نفسها كما يعتقد بها الآخرون أنها خير من يمثل الأمة»⁽⁵²⁾، لم تكن نخبة معزولة عن واقعها الاجتماعي، بل اتبعت، مبركًا، السياسة الجماهيرية التي زجت أوسع نطاق من الناس في السياسة.

46 داغر، ص 105. الهتافات كانت "لا حماية لا وصاية"، والنشيد يبدأ بـ "أنت سورية بلادي، أنت عنوان الفخامة"، العظم، ص 98.

47 كان عدد الأعضاء المؤسسين لجمعية العربية الفتاة محدودًا، لا يتجاوز 181 عضوًا. وعلى الرغم من الانفتاح النسبي على ضم أعضاء جدد إليها، بعد الحرب، فإن عددهم ظل محدودًا جدًا، ولم يتخط، وفق دروزة، نحو مئتي عضو ونيف. قارن بـ: دروزة، مذكرات، ص 418.

48 دروزة، حول الحركة العربية، ج 1، ص 89 - 91. يعادل هذا الرقم (75 ألف عضو) عدد من انضموا إلى حزب الاستقلال، وفق أسعد داغر. ينظر: داغر، ص 202 - 203. بينما تشير خيرية قاسمية، استنادًا إلى أوراق نبيه العظمة الذي كان مسؤولًا عن "ذاتية" الأعضاء أو تسجيلهم، إلى أن عدد الأعضاء قد بلغ يومئذ نحو 22 ألف عضو، وحددت درجة العضوية على درجتين، هما: أعضاء مؤازرون، وأعضاء فاعلون، ولم يتجاوز عدد الأعضاء الفاعلين نحو 2500 عضوًا. ينظر: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين 1918 - 1920 (القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص 69.

49 العاصمة، العدد 72، 1919/11/4، ص 5. تجد في العاصمة أخباريات تفصيلية عن هذه اللجنة، وللمزيد عن نشوئها وبنيتها، ينظر: سهيلة الريماوي، "صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، اللجنة الوطنية العليا في دمشق (أيلول 1919 - تموز 1920)", دراسات تاريخية، العدد 45 و46 (آذار/ مارس - حزيران/ يونيو 1993).

50 الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص 56 - 58.

51 قارن بـ: سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920 (عمّان: مجدلاوي، 1998)، ص 110 - 111.

52 يُنظر: قاسمية، ص 110.

وترافق ذلك مع بروز الشباب في مواجهة الأعيان التقليديين، وتهميش دورهم، على نحو سيؤثر كثيراً في ردة فعلهم على الحكومة العربية، وتحولهم إلى أعداء لها⁽⁵³⁾. ولاحظ داغر أن تقاليد سير «طبقات العامة» خلف «الأسر الوجيعة التي تتوارث النفوذ من أجيال» قد تبدلت، وعبر عن دهشته مما سمعه في اجتماعات اللجنة الوطنية العليا التي تأسست لاحقاً في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1919، قبل نحو يومين من بدء تطبيق اتفاق 15 أيلول/ سبتمبر (اتفاق الاستبدال)، من عامة الناس، وندد تنديداً شديداً ببعض الأعيان، وذوي النفوذ من أبناء الأسر الدمشقية الوجيعة الذين كانوا متهمين، خطأً أم صواباً، بالخيانة، أو ضعف العقيدة الوطنية⁽⁵⁴⁾. ولاحظ داغر أنه «قد ضاعت هبة الأرسطراطية في دمشق، وتلاشى نفوذها»⁽⁵⁵⁾، فاضطر الأعيان، وقد شعروا «بتفوق الشبان عليهم في البروز، وامتلاك زمام الأمور»، إلى «مسايرة الشبان، والاستعانة بهم في توطيد مركزهم بينهم»⁽⁵⁶⁾، إلى حد أن أكبر رجالها، أمثال عبد الرحمن اليوسف (1871-1920)، ومحمد فوزي العظم (1858-1919)، وغيرهما، قد طلبوا الانضمام إلى حزب الاستقلال، لاسترداد مكانتهم وهيباتهم بواسطته، فرفض الحزب طلبهم، ولكن الأمير فيصل وفق، بعد جهد جهيد، إلى إقناعه بأن يؤلف لجنة استشارية يكونون هم من أعضائها، ولا يكون لهم بها سوى هذه العلاقة الاسمية⁽⁵⁷⁾. لقد عبر ذلك عن تحولات عميقة في بُنى القوة الاجتماعية، وتراثيات أصحاب الأمر والنهي والنفوذ فيها؛ إذ كانت العامة «معروفةً في دمشق بأنها تسير وراء الأسر الوجيعة التي تتوارث النفوذ من أجيال، فتستشيرها دائماً، وتأتمر بأمرها»⁽⁵⁸⁾.

وبرز تحدي الأعيان أشد ما برز في مدينة حلب، إذ تشكلت «الجمعية الوطنية الديمقراطية» في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1919، وركزت جهدها السياسي والدعائي على محاربة من سمتهم بـ «الأرسطراطيين»، وكتبت جريدة **المصباح** الحلبية التي تُعتبر شبه ناطق باسمها، قبل أن تصدر الجمعية صحيفتها **الوطن**، أن فكرة الديمقراطية انتشرت «بين أفراد الأمة، فلم يعد يُحترم الرجل لثروته الطائلة، وعقاراته الكثيرة، وأملاكه الوافرة، إنما يُحترم الرجل ويقدر بتقديره الرجال، ومعرفة ما يجب عليه نحوهم»⁽⁵⁹⁾.

لقد نتج من السياسة الجماهيرية للنخبة السورية القائمة تحول نوعي في السياسة، من نطاق الأعيان والقيادات التقليدية إلى القيادات الشابة والمثقفة الجديدة، وكسر احتكار الأعيان للسياسة، من حيث وظيفتهم التوسطية، بالمعنى الذي يستخدمه ألبرت حوراني لدورهم السياسي في التوسط بين الحكومة والشعب⁽⁶⁰⁾.

وتحت تأثير الشباب في الحكم، ألغت الحكومة العربية الألقاب، واستبدل مجلس الشورى بهذه الألقاب لقب السيد⁽⁶¹⁾؛ فألغت الدولة العربية الألقاب العثمانية، مثل أفندي وبك وأغا وخوaja، واستعاضت عنها بألقاب عربية، كسيد وأستاذ ومعلم، وتسابقت الحكومة والصحف السورية في إلغائها⁽⁶²⁾. لكن الحكومة سرعان ما

53 يشير دروزة إلى "أن طبقة الشباب استطاعت أن تفرض نفسها، وأن تشغل حيزاً مهماً، أو الحيز الأهم، في الحركة والنشاط القومي، وأن لا تستجدي مركزها من الكهول والشيوخ استجداءً، وأن تجعل هؤلاء، طوعاً أو كرهاً، يقبلون هذا الوضع أو يسايرونه [...] كان الكهول والشيوخ هم المتذمرون من تفوق الشبان عليهم في البروز، وامتلاك زمام الأمور، والمضطرون إلى مسايرة الشبان، والاستعانة بهم في توطيد مركزهم بينهم"، ينظر: دروزة، **حول الحركة العربية**، ج 1، ص 46.

54 داغر، ص 107 - 109.

55 المرجع نفسه، ص 110.

56 دروزة، **حول الحركة العربية**، ج 1، ص 46.

57 داغر، ص 110.

58 المرجع نفسه، ص 109.

59 "حديث المجالس"، **المصباح**، العدد 89، 1919/12/17، ص 3.

60 ألبرت حوراني، "الإصلاح العثماني وسياسات الوجهاء"، في: **الشرق الأوسط الحديث: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا 1789 - 1918**، الجزء الأول، إشراف ألبرت حوراني وفيليب خوري وماري ويلسون، ترجمة أسعد صقر (دمشق: دار طلاس، 1996)، ص 118.

61 قارن ب: محمد كرد علي، **المذكرات**، ج 3 (دمشق: مطبعة الترقى بدمشق، 1949)، ص 800.

62 مع ذلك، ظلت تتمتع بقوة الاستمرار في المخاطبات الخاصة الشفهية والكتابية، كما استمر منح الملك لقب باشا، بينما صرفت الحكومة العربية النظر كلياً عن الرتب التي كان يمنحها السلطان العثماني منفصلة عن الوظيفة، واكتفت بأن تبدأ المخاطبات الرسمية بلقب "صاحب الدولة" لرئيس الحكومة، و"صاحب السعادة" للمديرين العامين ومن في درجتهم، مع الاحتفاظ بالألقاب العلمية كما كانت عليه، وهي "السماحة" و"الفضيلة" للمفتين وقضاة الشرع وكبار العلماء، و"السيادة" لنقباء الأشراف. كما لقب البطريرك رسمياً بـ "صاحب الغبطة"، بدلاً من "صاحب الرتبة"، والمطران بـ "صاحب النياحة" أو "السيادة"، وحافظ على ألقاب الكهنة وسائر الروحانيين كما كانت عليه من قبل؛ "الأب" و"المحترم"، ينظر: الحكيم، **سورية والعهد الفيصلي**، ص 42 - 43.

تراجعت عن ذلك إزاء ردة فعل حملة الألقاب الذين كان اللقب يعكس مكانتهم في منظومة القوة الاجتماعية، والتأثير الاجتماعي والسياسي والإداري⁽⁶³⁾.

كما برزت مجالات اجتماعية جديدة تتميز بسلوكها التحرري، أو «المتبلرل»، المتملص من القيم الاجتماعية التقليدية والتدينية السائدة، فتكاثر عدد المسارح والمقاهي في مدينتي دمشق وحلب التي تقدم نشاطاتها المسرحية والغنائية والطربية. وكانت تستقبل، وفق ما تُظهره شهادات وتقارير في الصحافة السورية، عددًا كبيراً من المغنيات، والراقصات، والمطربين، والممثلين، بما فيها فرقة «جورج أبيض»⁽⁶⁴⁾. وتأسست جمعيات تُعنى بعرض المسرحيات، مثل «جمعية نهضة التمثيل الأدبي» في دمشق التي قدمت بعض المسرحيات على مسرح «زهرة دمشق»⁽⁶⁵⁾، و«جمعية النهضة العلمية» في حلب التي اعتنت بتأسيس مدرستين للذكور والإناث، وإنشاء حديقة للأطفال، في شباط/ فبراير 1920⁽⁶⁶⁾. وتحولت كل من دمشق وحلب إلى مراكز للمباهج والملاهي الليلية، فكان قطار الشام ينقل إليهما من الراقصات والمغنيات ما يكفي لتشغيل عشرة مقاهٍ، فضلاً عن «مسارح وقهوات باب الفرج»⁽⁶⁷⁾.

ومن الحقائق الأنثروبولوجية الاجتماعية لطقوس الفرج والمباهج أن العائلات المدينية في دمشق وحلب كانت تبجل المغنيات والراقصات، ولا تنظر إليهن نظرة معيارية سلبية أو تحقيرية. ففي دمشق، كانت المؤاذاة بين الأمهات و«المغاني»، بالتعبير الدمشقي المحلي في وصف المغنيات والراقصات، عادة شائعة؛ فكانت ثمة عادة منتشرة «تقضي على الأم بأن تبيع طفلها رمزياً من إحدى المغنيات، فيحفظه الله عندئذٍ لأهله». ويسرد فخري البارودي، في مذكراته، أنه بموجب هذه العادة «هكذا باعنتي والدتي من المغنية هانولا بربع ريال»⁽⁶⁸⁾، فلقد كانت المغنيات والراقصات جزءاً لا يتجزأ من طقس الفرج أو السهرة في المقاهي أو (التياترو)، وكان بعضهن من المسلمات، وجرى التمييز في دمشق بين المغنيات البلديات، وكان يطلق عليهن اسم «المغاني»، وبين المغنيات القادمات من مصر، وكان يطلق عليهن اسم «العوامل»⁽⁶⁹⁾.

وانتشر تقليد الشباب، في هندامهم وتسريحات شعورهم، للموضة، على الطريقة الغربية في زمنهم. وترافق ذلك مع تحلل الشباب من مقيدات الدين التقليدي. وكثفت جريدة **المصباح** الحلبية تلك العلاقة بين السلوك التحرري الشخصي والدين بأنه ليس إلا نتاجاً لتفكير الشباب بأن «المدنية لا تكون مع الدين»⁽⁷⁰⁾.

ووصل الأمر إلى تحلل بعض الشباب من المقيدات الدينية المنصوص عليها، إلى درجة مجاهرتهم بالإفطار في شهر رمضان، ومن الصحيح النظر إلى هذا السلوك في ضوء بروز ظاهرة الفردنة بين الشباب، وليس في ضوء موقف معادٍ للدين في حد ذاته بالضرورة. ولم تفرض الحكومة العربية تقييدات عليها، معتبرة إياها مسائل شخصية، واكتفت بأن حذت المفطرين جهراً على مراعاة «الشعائر الدينية حق رعايتها، خصوصاً في رمضان المبارك»، لكنها جعلت ذلك مسألة فردية منوطة بضمير الفرد، وقالت إن «من لم يراع شعائر دينه لا يؤتمن على عمله». وعلقت جريدة حلب الرسمية على ذلك بحض المواطنين على عدم الجهر بالإفطار في رمضان،

63 ووجهت مسألة إلغاء الألقاب بمعارضة شديدة دفعت الحاكم العسكري العام إلى إصدار قرار للجرائد والأهليين بعدم التخلي عن استعمالها إلى حين صدور قرار من الحكومة العربية بشأنها: "حفظ الألقاب للمأمورين والذوات، كأفندي، وبك، وباش، وأغا، إلى أن تتخذ الحكومة العربية، أيدها الله، قراراً أخيراً بهذا الخصوص"، ينظر: "حفظ الألقاب للمأمورين"، حلب، العدد 5، 1918/12/23، ص 2.

64 كان يفد منهم "عدد كبير" إلى مسارح ومقاهي دمشق، وكنّ، وفق وصف البارودي، "من مغنّيات الأروام والأرمن والأترك"، ينظر: البارودي، ص 87.

65 العاصمة، العدد 55، 1919/9/1، ص 3.

66 العاصمة، العدد 54، 1919/8/28، ص 5.

67 محمد فؤاد عنتاوي ونجوى عثمان، حلب في مئة عام، ج 2 (حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993)، ص 127.

68 البارودي، ص 86.

69 المرجع نفسه، ص 86 - 87.

70 منصور الكيال، "ناشئتنا والمدنية"، المصباح، العدد 44، 1919/8/4، ص 1.

وحتى الباعة على «عدم التشبث ببيع المأكولات المستحضرة والمشروبات على ملاء الناس، فإن ذلك مما يخالف الأحكام الدينية»⁽⁷¹⁾.

وكان من أبرز الظواهر الجديدة نشوء نادٍ اجتماعي عائلي مختلط في مدينة حلب، هو سلف نادي حلب العائلي (الصيفي)⁽⁷²⁾ الذي دُمّر خلال الأحداث المالتوسية السورية. وحدثت ثورة في أزياء المرأة السورية المتعلمة، تمثلت محاورها في ما يلي: من الحجاب السميك إلى الحجاب الخفيف⁽⁷³⁾، ومن الحجاب إلى السفور - اقتداءً بالمرأة الإسطنبولية - الذي قرره الحكومة الاتحادية في درجة مرتفعة من تحديثاتها⁽⁷⁴⁾، ومن الزبي الأسود الصلد إلى تزييناته وتعديلاته، بحيث وصفت النساء اللواتي قمن بذلك بـ «المتبرجات»، وتعليم تلميذات المرحلة الابتدائية مكشوفات الرأس، على نحو آثار سخط بعض علماء دمشق وأعيانها، ورموه بأنه يخالف «الدين»⁽⁷⁵⁾. فلقد كان التعصب تجاه تخفيف الحجاب أو نزعه شديداً في أوساط «العامة». فمثلاً، يقول فخري البارودي (1887-1966) إنه حين ألقى قصيدة في عام 1919 في مدرسة «نور الفيحاء» بدمشق، في الذكرى الثانية لتأسيسها، ينكر فيها الحجاب، ويبيّن أن الحجاب الحقيقي ليس الذي «يستر وجهها»، بل هو «الطهر»، وأن الفخر هو بـ «تعليم البنات»، وليس بـ «حجبهن»: «هاجمني جميع أهل دمشق، ولم يساندني غير قليل من الشبان المثقفين»⁽⁷⁶⁾.

ومثلت ظاهرة الاختلاط بين الرجل والمرأة، والحرية الشخصية في السلوك، أحد أبرز دوافع بعض أعضاء المؤتمر السوري في معارضة تقييد الحرية الشخصية، بشرط المحافظة على الآداب العامة. وكان رأي بعضهم، وفق رشيد رضا، «أنه شرط لا حاجة إليه، لئلا يتوسل به إلى منع السكر في المقاهي والملاهي، واختلاط الرجال بالنساء فيها. ورأي آخري أنه شرط حسن، ولكن لا ينبغي ذكره في القانون الأساسي»⁽⁷⁷⁾.

كما شهدت سوريا في هذه المرحلة مشاركة أول وفد نسوي منظم، في تموز/ يوليو 1919، في مقابلة لجنة كينغ - كراين، وتبنيه برنامج المؤتمر السوري العام⁽⁷⁸⁾. برزت، في هذا المجال المدني العام، أولى الجمعيات النسوية الاجتماعية النشطة، في كل من مدينتي دمشق وحلب، فتأسست في دمشق «جمعية نور الفيحاء»، لمؤسسيتها ماري عجمي (1885-1965)، ونازك العابد (1887-1959)، التي سينبثق منها أول نادٍ نسوي سوري، وستصدر مجلة **نور الفيحاء**. وهدفت هذه الجمعية إلى توحيد العمل النسائي السوري، والدفاع عن الحقوق الدستورية السياسية للمرأة⁽⁷⁹⁾، ثم سيتطور ذلك إلى تشكيل العابد، مع بعض سيدات

71 "الشعائر الدينية، بلاغ دولة الحاكم"، حلب، العدد 51، 1919/6/5، ص 2.

72 "المراقص والشبان"، المصباح، العدد 55، 1919/8/19، ص 1.

73 كانت المرأة في بعض المدن العثمانية، ولا سيما إسطنبول، قد خفتت من ثقل الحجاب، واستعاضت عن الحجاب "السميك" بـ "قماش خفيف أو شفاف"، وكان بعضه مزيناً، فأصدرت الحكومة العثمانية في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1883، قراراً يلزم المرأة بالعودة إلى "الحجاب الشرعي الكامل" (النقاب). يُنظر: علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ج 2 (بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010)، ص 203 - 204.

74 كان الاتحاديون في إسطنبول قد اتخذوا قرارات جريئة، بعد نصر الدردنيل، من مسألتي الحجاب والسفور، بأن قرروا السفور، وكان حتى ذلك الوقت ممنوعاً. يُنظر: الأمير شكيب أرسلان، **سيرة ذاتية**، إشراف وتحرير سوسن النجار نصر (بيروت: الدار التقدمية، 2008)، ص 122، 141. حاول الاتحاديون، منذ ثورة عام 1908، أن يشركوا نساء الطبقة المتوسطة في فعاليات خارج البيت، وكانوا يعتقدون، وقد عبروا عن ذلك بمقالات سجالية، أن المجتمع التركي لن يتحول حتى يسمح للنساء بتأدية دور مناسب، يُنظر: فيروز أحمد، "الحرب والمجتمع تحت حكم الأتراك الشباب 1908-1918"، في: **الشرق الأوسط الحديث**، ص 173؛ وكان من المأثور عن أحمد رضا بك، أحد أهم أقطاب جمعية الاتحاد والترقي، قوله: "ما دام الرجل التركي لا يقدر أن يمشي علناً مع المرأة التركية على جسر غلطة، وهي سافرة الوجه، فلا أعد في تركيا دستوراً ولا حرية". يُنظر: رشيد رضا، "عاقبة تعليم المسلمات في المدارس الأجنبية"، في: **المنار**، 21 يوليو 1925، ج 3، ص 26، ص 208.

75 تعرضت وزارة المعارف إلى انتقاد شديد من بعض ممثلي الحزب الحر المعتدل، بسبب ما رُميت به من عدم الالتفات لـ "حرمة الدين"، وأراد بها عبد القادر الخطيب أن الطالبات في مكتب الإناث "يؤتى بهن مكشوفات الرأس، خلافاً للدين"، يُنظر: "مداخلة عبد القادر الخطيب"، في: المرجع نفسه، ص 157.

76 ورد في القصيدة البيتان التاليان:
وليس حجاب البنات يستر وجهها حجاباً بل الحجاب هو الطهر
وما الفخر في حجب البنات وإنما بصفة تعليم البنات غذاً الفخر
ويشير البارودي في تعليقه على قصيدته وهذاها إلى أنه حتى ذكر اسم البنات أو المرأة كان مكرهاً: "وفي ذلك الزمان كان الرجل إذا تكلم عن امرأته أو ابنته يقول عند ذكرها لمخاطبه: إن خادمك طبخت لنا كذا، وأطعمتنا كذا"، يُنظر: فخري البارودي، **تاريخ يتكلم** (دمشق: مطابع ابن زيدون، 1960)، ص 80.

77 رشيد رضا، "الرحلة السورية الثانية"، في: **المنار**، ج 5، ص 23، ص 396.

78 قارن مثلاً بـ "نساء الشهباء أمام اللجنة"، المصباح، العدد 34، 1919/7/21، ص 1.

79 **ديوان ماري عجمي**، جمع وتحقيق عيسى فتوح (دمشق: وزارة الثقافة، ص 2016)، ص 13. ويشكر الباحث الزميل تيسير خلف الذي سمح له بالاستفادة من بحثه بعدة حول جمعية نور الفيحاء ومجلتها في تلك الفترة.

دمشق، «مدرسة بنات الشهداء»، و«جمعية الهلال الأحمر النسائية». ودعت الجمعية، عشية التعبئة الشعبية لمواجهة الغزو الفرنسي الوشيك، «رجال الوطن» للذود عنه ضد الفرنسيين. كانت السيدات اللواتي شكلن قوام الحركة النسوية الوطنية يتألفن من زوجات قادة الحكم وشقيقاتهم، مثل زوجات علاء الدين الدروبي، ونوري السعيد، والشريف جميل، ويوسف العظمة، وجعفر باشا العسكري، وفارس الخوري. وكان بينهن ثلاث سيدات من عائلة مردم بك، وسيدتان من آل العابد⁽⁸⁰⁾.

كما ظهرت في مدينة حلب «جمعية الاقتصاد النسائي الخيري» التي انخرطت في الحياة العامة، في شروط الأزمة الاقتصادية الخانقة، وكساد الإنتاج المحلي إزاء المستوردات التي واجهها الاقتصاد السوري بعد أيلول / سبتمبر 1919، وحددت أغراضها في «محاربة الأرياء، ونبذ العادات الذميمة، ومساعدة التجارة الوطنية، وإعانة مستشفيات الجنود وغيرها، وإسعاف دور الأيتام، وفتح ملجأً للفتيات البائسات الفقيرات، وفتح شعبة لتعليم التطريز المنزلي ... إلخ»⁽⁸¹⁾.

مناقشات الحقوق الدستورية

في هذا المناخ الحيوي المؤثر بالاتجاهات، وبنشوء مجال اجتماعي مدني عام، غني بالصحف والأحزاب والجمعيات والنوادي التي كانت الحكومة العربية تشجعها، وتحديدًا الأمير فيصل الذي كان يشجع تشكيلها وتطورها، بحيث كان يخصص دعماً مالياً لها مقطوعاً مع مخصصات شهرية لتغطية نشاطاتها، أخذت المناقشات حول الحقوق الدستورية تنتشر. حدث هذا كله قبل انعقاد الدورة الرسمية الأولى للمؤتمر السوري العام، فنوقشت في الصحف السورية، ولا سيما جريدة **العاصمة** الرسمية، وفي أعداد متتالية، قضايا ومسائل وإشكاليات متعددة، هي في صلب قضايا القانون الدستوري، ومسائله المتعلقة ببنية الدولة نفسها؛ شكل الدولة، أتكون بسيطة أم مركبة؟ بسيطة أم فدرالية أم كونفدرالية؟ وشكل نظام الحكم، أيكون جمهورياً أم ملكياً؟ وأنواع الحكومات، ومنها الحكومة الديمقراطية، وأنواع الملكيات؛ الملكية المطلقة، والملكية الدستورية المطلقة، والملكية الدستورية المقيدة، ونماذجها التاريخية؛ وكيفية المصادقة الشعبية على ذلك، أتكون عبر استفتاء شعبي عام، أم عبر استطلاع من وصفتهم جريدة **العاصمة** بـ «الممثلين والرؤساء»⁽⁸²⁾. إضافةً إلى طرح إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في وقت مبكر جداً، والتوازن بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات.

هذه هي رؤوس الموضوعات التي دار الجدل المبكر حولها في الفكر السوري السياسي والدستوري الحديث، وهي مسائل تتصل كلها بفقه الدولة الدستوري الحديث. كما كان الجدل السياسي السوري يدور حولها، ولا سيما حول نمط الدولة البسيطة أو الدولة الاتحادية، وحول نظام الحكم؛ أيكون ملكياً مقيداً أم دستورياً أم جمهورياً؟ وكانت هذه الموضوعات حاضرة في كافة مراحل صياغة مشروع الدستور السوري منذ أن تشكلت لجنته، في أوائل تموز / يوليو 1919، حتى تاريخ مناقشة المؤتمر السوري العام له، بعد إعلان الاستقلال. وعكست هذه الموضوعات، بلغة وجيه كوثراني، فكرة المؤتمر السوري كهيئة تأسيسية لصياغة الدستور، تنزع «نحو إرساء أسس دستورية لدولة قومية مستقلة»⁽⁸³⁾.

80 السيدات هن: نازك العابد (رئيسة الجمعية)، وإسعاف نابلسي (كاتبة الجمعية)، وفاطمة مردم بك (أمينة الصندوق)، وسعاد مردم بك (الكاتبة الثانية)، ورفيعة عابد، وأديبة مردم بك، وليلا ترزي، وشفيقة تحسين قدر، وسلوى غزي، وعقيلة علاء الدين الدروبي، وعقيلة عبد اللطيف العسلي، وعقيلة أمين النزري، وفرلان مردم بك، وعقيلة نوري السعيد، وفائزة المؤيد، وبهيرة العظم، وعقيلة الشريف جميل، وعقيلة يوسف العظمة، ومنيرة بنا، وعقيلة محمد علي التميمي، وعقيلة جعفر باشا، وعقيلة فارس الخوري. قارن بـ: سلمى الحفار الكزبري، **لطفي الحفار 1885-1968: مذكراته، حياته، وعصره** (بيروت: رياض الرئيس، 1997)، ص 93. وتوجد الوثيقة التي تحمل هذه الأسماء في وثائق مركز الوثائق التاريخية بدمشق، تحت عنوان (يا رجال الوطن)، وقد اطلع عليها الباحث من خلال احتفاظ الزميل تيسير خلف في أرشيفه بصورة عنها.

81 قارن بأخبار عن نشاط الجمعية في: حلب، العدد 120، 1920/2/2، ص 5. ومع افتتاحية طاهر الكيالي عن هذه الجمعية، ينظر: حلب، العدد 136، 1920/4/5، ص 1-2.

82 "الوفد القادم ومهمته"، **العاصمة**، العدد 20، 1919/4/24، ص 1-2؛ "الحكومات العربية المتحدة (1)"، **العاصمة**، العدد 25، 1919/5/12، ص 1؛ "الحكومات العربية المتحدة (2)"، **العاصمة**، العدد 25، 1919/5/12، ص 1-2.

83 وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير** (بيروت: منشورات بحسون الثقافية، 1986)، ص 294.

وترتبط النماذج التاريخية التي عرضتها المقالات بما وصفته بالممالك الدستورية، كخيارات التعرف والتبين والتفكر، وجميعها نماذج دول مدنية نيابية ديمقراطية، وليست دينية في أي حال من الأحوال. ولقد أثرت مبكرًا، في سياق هذا الجدل، إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وهو ما يهمننا على مستوى ما يتعلق بإشكالية البحث نفسها، غير أن هذه الدراسة ستعرض إلى الإشكاليات المجاورة والمحايثة لها بقدر علاقتها بالإشكالية الرئيسية.

العلمانية والديمقراطية في المجال التداولي السوري

لا توجد في التاريخ علاقة ضرورية تربط بين الديمقراطية والعلمانية، فهناك العديد من الأنظمة العلمانية، بل المتطرفة علمانيًا أيضًا، معادية بنيويًا ومعرفيًا وفكريًا وسياسيًا للديمقراطية، لكن مناقشات الدستور السوري المبكرة واللاحقة عبّرت عن هذا الربط في إطار ما يمكن وصفه بحزمة المفاهيم الحديثة المتداخلة والمتبادلة التأثير، التي ترد إلى مركب الحداثة، وهو المركب المحدد لعملية التنظيمات العثمانية، والتنظيمات العربية، في مرحلة الحكومة العربية. وفي إطار هذه الحزمة ثارت الإشكالية.

كثفت جريدة **العُقَاب** الدمشقية، في مقالة افتتاحية لها، في نيسان/ أبريل 1919، تحت عنوان «السياسة والدين»، هذه المناقشات بين نشطاء الجمعيات والأحزاب السورية بأنه قد «أجمعت الأحزاب والجمعيات العربية، على اختلاف أنواعها، على وجوب التفريق بين السياسة والدين في إدارة شؤون المملكة، فجاء هذا الاجتماع موافقًا للمصلحة»⁽⁸⁴⁾.

لم تستخدم افتتاحية جريدة **العُقَاب**، ونحن هنا في نيسان/ أبريل 1919، مصطلح «العلمانية»، بل استخدمت مفهومها، فلم تكن ترجمة Laïcité أو Secularity قد استقرت على العلمانية، وربما استخدمت مبكرًا، كما نلاحظ لدى رشيد رضا، معربة عن المصطلح الفرنسي «لائكية»، بينما كان المفهوم واضحًا كل الوضوح لدى الحقوقيين السوريين، ولا سيما خريجي الكلية الملكية الشاهانية المختصة بالإدارة والعلوم السياسية، وكلية الحقوق في إسطنبول، وقد عبّروا عنه باستخدام مصطلح «مدني»، وحكومة مدنية محايدة تجاه الدين، لكنها تضمن حريات الضمير والاعتقادات المذهبية والدينية للأفراد والجماعات. وكان شيوع استخدام مصطلح «مدني»، في هذا المجال التداولي، معادلًا لمفهوم «علماني».

لكن في حوالى أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1919، أخذ استخدام مصطلحي «علماني» و«علمانية» يشيعان نسبيًا في المناقشات الدائرة حول حل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة في الدستور المرتقب الذي سيُعرض على المؤتمر السوري العام. وسيتبلور ذلك بوضوح في حزيران/ يونيو 1919، مفهومًا ومصطلحًا، قبل أسابيع قليلة من دخول انتخابات المؤتمر السوري العام في مرحلتها الأخيرة، ومن ثم تهيئته للانعقاد. وظهر ذلك، في مذكرة تاريخية للحكومة العربية إلى مؤتمر الصلح، تعبّر عن اتجاه الأحزاب والجمعيات السورية الذي كثفته جريدة **العُقَاب**، ولا سيما اتجاهات الحزبين الأبرز، وهما: «العربية الفتاة» وحزبها «حزب الاستقلال»، و«حزب الاتحاد السوري». ولمن هم مغرمون بالشرش الديني والمذهبي لرجال الحكومة العربية، كانت بعض النخب المسلمة هي التي أكثرت من استخدام مصطلح «علماني». ولا بأس أن نتوقف عندها بشكل مكثف؛ لأهميتها في وضوح كلمة «علمانية»، مصطلحًا ومفهومًا، في تحولات الفكر السياسي السوري خصوصًا، وفي الفكر السياسي العربي المعاصر عمومًا، بعد الحرب من ناحية، ولصلتها الوثيقة بطريقة تفكير رجال الحركة العربية في مرحلة الحكومة العربية بحل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة، وممارساتهم القانونية والاجتماعية الفعلية من جهة ثانية.

بحلول حزيران/ يونيو 1919، دخلت العلمانية، مفهومًا ومصطلحًا، في جهاز مفاهيم بعض النخب السورية. ونعني به جهازًا مفهوميًا معرفيًا يتحكم، أو يؤثر، في إنتاج أفكارها ورؤاها وممارساتها الفكرية - السياسية - الاجتماعية؛ إذ قدّم السكرتير العام للوفد الحجازي إلى مؤتمر الصلح في باريس، في 24 حزيران/ يونيو 1919، مذكرة بعنوان «مذكرة عن القضية القومية»، أعدها الزعيم (العميد) نوري السعيد، رئيس مرافقي الأمير فيصل، تطالب بـ «تأليف حكومة مفردة واحدة، مؤلفة من مجموعة أقطار متحدة»، في سوريا والعراق، أو «حكومة اتحادية»، بحسب ما ورد في المذكرة. وتتوقف المذكرة، عند دعوى «الخطر المفترض» المتمثل بأن «مثل هذه الدولة ستنفذ سياسة تعصب إسلامي يكون ذا صفة معادية للمسيحية». وتقول المذكرة «إن صفة العلمانية، وغير الطائفية، الصافية للحكومة، يمكن ضمانها بسهولة، بإدخال مواد في دستور الدولة الجديدة تقرر الفصل النهائي التام بين السلطتين المدنية والدينية»⁽⁸⁵⁾. هذا في حدود متابعة أول ظهور واضح، مصطلحًا ومفهومًا، للعلمانية، في الفكر السياسي السوري المعاصر بعد الحرب.

تشكيل لجنة صياغة الدستور

بعد هذه المذكرة التاريخية بأيام قليلة، عُقدت الدورة الأولى للمؤتمر السوري العام، وألقى فيها الأمير فيصل كلمة افتتاحية، حدد فيها مهمة المؤتمر بوظيفة مزدوجة، أو ما وصفه بـ «أمرين عظيمين»: «الأول، تمثيل الأمة السورية أمام اللجنة [لجنة كينغ - كراين]، وعرض أمانيتها ومطالبها لتقدمها هذه إلى مؤتمر السلام. والثاني، سنّ قانون أساسي يكون دستور أعمال الأمة في المستقبل، ويحفظ حقوق الأقليات في البلاد». وجاء في كلمته: «لا شك أن هذا الاجتماع تاريخي بالنسبة للتاريخ العربي المستقبل، وإنني أتمنى أن تكون هذه الهيئة مفتح التاريخ العربي الجديد، ونضع أول حجر في الديمقراطية العربية»⁽⁸⁶⁾.

هل كان فيصل أول من استخدم مصطلح «الديمقراطية»؟ ليس الجواب عن هذا السؤال يسيّرًا، لكنه بالتأكيد من أوائل من استخدموه في سوريا ما بعد الحرب، ثم راج في الصحافة السورية، مع حزمة متداخلة ومتبادلة التأثير من المفاهيم، مثل: الديمقراطية، والدولة، والرأي العام، والفرد، والمدنية، والحكم المدني، والحكم النيابي، والهيئة التأسيسية، واللامركزية الإدارية، والحقوق السياسية للمرأة ... إلخ. وكان بعض هذه المفاهيم رائجًا في المجال التداولي للنخب قبل الحرب، في مرحلة التنظيمات العثمانية، كما في مرحلة الثورة الدستورية في إيران، ولا سيما مصطلحي «المشروطة» أو «الدستورية» مقابل «الاستبداد»، في المجالين الإيراني والعثماني. وترتد جذوره إلى ما هو أبعد منهما، مع بروز جيل المثقفين التنظيماتيين الترك والعرب العثمانيين، منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وهو جيل النهضة العربية الأولى بالنسبة إلى الأدبيات العربية.

صاغت الدورة الأولى للمؤتمر ما يمكننا وصفه بميثاق قومي سوري، وقدمته كمطالب قومية موحدة للجنة كينغ - كراين بـ «الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية». وبرزت مع هذه الدورة الاستقلالية الخاصة للمسألة السورية عن المسألة العربية. هذا البروز مفصل مهم جدًا في بحث تحولات الحركة العربية، ولم يستوفِ حقه في الدراسة، في ما عدا علي سلطان، آخر المؤرخين العلميين المعترين لمرحلة الحكومة العربية في سوريا، ونشير إليه كي نحفز مزيدًا من الدراسات حوله. لكننا سنتوقف فقط، في هذا الميثاق، عند الجوانب ذات الصلة بإشكالية البحث، إذ نص القرار على طلب «أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية، مدنية، نيابية، تُدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة، وتُحفظ فيها حقوق الأقليات».

85 "مذكرة عن القضية العربية من الزعيم نوري السعيد (مقدمة إلى رئيس الوزراء البريطاني)، في 23 حزيران/ يونيو 1919"، ينظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ص 492.

86 "افتتاح المؤتمر السوري"، حلب، العدد 59، 1919/7/8، ص 1؛ سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1986)، ص 491؛ الحصري، ص 245؛ دروزة، مذكرات، ص 385.

شكّل المؤتمر لجنة صياغة الدستور، برئاسة هاشم الأتاسي (1875-1960)، خريج المكتب الملكي العثماني⁽⁸⁷⁾. وتعرف المكتبة السورية التاريخية الكثير عن دور الأتاسي اللاحق، وحتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها لا تعرف سوى القليل عن سيرته الإدارية العثمانية. وتبيّن وثائق السجل العمومي العثمانية أن الأتاسي قد تخرج في القسم العالي في المدرسة الملكية الشاهانية (المكتب الملكي)، في عام 1893، وتقلد منصب مأمور المعية لولاية بيروت، ثم تقلد بعد ذلك قائممقاميات المرقب، وصهيون، وصيدا، وصور، وبعلبك، والسلط، وعجلون، وجبلة، وحاجين. كما تولى متصرفية لواء الكرك بالوكالة، وصولاً إلى توليه، في عام 1913، منصب متصرف حماة. ويشير هذا السرد إلى أن الأتاسي، حين كُلف برئاسة لجنة الدستور، كان - بحكم خبراته الإدارية - من أكثر أعضاء اللجنة علماً بالأوضاع الاجتماعية السورية المتباينة في مستوى تطورها، تبعاً للمناصب التي تقلدها⁽⁸⁸⁾.

ولقد أهله وجود عدد من خريجي المكتب الملكي وكلية الحقوق في إسطنبول في عضويته ليكون، على حد تعبير رشيد رضا، «كفوّاً لوضع القانون الأساسي للبلاد، وأهلاً لوضع غيرها من القوانين، أو تنقيح القوانين العثمانية»⁽⁸⁹⁾. وضمت اللجنة - التي سيرتفع عددها إلى نحو عشرين عضواً - عددًا من أبرز الحقوقيين التنظيميين السوريين المتمرسين، ممن هم أعضاء في المؤتمر السوري⁽⁹⁰⁾، وما زالت تركيبة اللجنة في حاجة إلى دراسة لم تزل غائبة.

حاول بعض أعضاء لجنة الدستور، في جلسة 17 تموز/ يوليو للمؤتمر السوري، استعجال التأمها، وصياغة مسودة الدستور، كي يأخذ الأمير فيصل صيغته معه إلى مؤتمر السلام، «ليكون حجة للسوريين، أمام العالم المتمدن، على طراز حكومتهم المدنية الجديدة القائمة على أساس الديمقراطية الحرة»⁽⁹¹⁾. ومع أن اللجنة لم تتمكن من الالتئام لصياغته، فإنها استمرت في العمل على ذلك، ومن ثم أرسلته إلى فيصل في مؤتمر الصلح⁽⁹²⁾. ويشير هذا النص إلى شيوع مصطلح «الديمقراطية»، والربط بينه وبين «المدنية»، أي المفهوم المعادل للعلمانية في المجال التداولي السوري.

وبالفعل، نشرت اللجنة في الصحف، في أواخر تموز/ يوليو 1919، دعوة مفتوحة إلى المختصين بأن «يكتبوا لها ما يرونه في مسألة الانتخابات النيابية، ونصابها، ودرجاتها، وكيفية إجرائها، باعتبار الدوائر الانتخابية أو التقسيمات الإدارية، والشكل الذي تحفظ به حقوق الأقليات»⁽⁹³⁾.

وبطول أواسط تشرين الأول/ أكتوبر 1919، كانت لجنة القانون الأساسي جاهزة لعرض مسودته على المؤتمر السوري لتدقيقه⁽⁹⁴⁾، وكانت تحضيرات دعوة المؤتمر السوري العام لعقد دورة ثانية قد جرت منذ منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1919⁽⁹⁵⁾. لكن هذه الدورة التي عُقدت سرّاً، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1919، لم تتمكن

87 تألفت من: سعيد حيدر، ووصفي الأتاسي، ومحمد الشريقي، وسعيد طليح، وعزة دروزة، ويعقوب أفندي فراخ، ورضا الرفاعي، وعبد الحميد أفندي: حلب، العدد 59، 1919/7/8، ص 2. أما دروزة، فيورد أنها تألفت من: هاشم الأتاسي، وسعد الله الجابري، والشيخ عبد القادر الكيلاني، ووصفي الأتاسي، وإبراهيم القاسم عبد الهادي، وسعيد حيدر، وعثمان سلطان، والشيخ عبد العظيم الطرابلسي، وتيودور أنطاكي: دروزة، مذكرات، ص 387 - 388. وفي كل حال، حين جرى التحضير لعقد الدورة الثالثة، وهي دورة الاستقلال، بلغ عدد أعضاء اللجنة نحو عشرين عضواً.

88 وثيقة عثمانية (سجل عمومي)، ترجمها لمصلحة البحث، بشكل خاص، مشكوراً، الأستاذ كمال خوجة أوغلو DH.SAİD.76/489، ص 88.

89 رشيد رضا، "طوائف الآراء والأحزاب في المؤتمر"، في: المنار، ج 5، مج 23، 27 أيار/ مايو 1922، ص 395.

90 مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق، وقد حررها مندوب طرابلس في المؤتمر، عثمان سلطان، ينظر: الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، ص 214 - 228.

91 من مداخلة محمد الشريقي، ممثل اللاذقية، ينظر: "المؤتمر السوري، جلسة الخميس"، حلب، العدد 62، 1919/7/17، ص 2.

92 "المؤتمر السوري، جلسة الخميس"، حلب، العدد 62، 1919/7/17، ص 2. (خلاصة مداخلات الجلسة).

93 "الانتخابات النيابية"، المصباح، العدد 24، 1919/7/23، ص 2.

94 "لائحة القانون الأساسي والمؤتمر السوري"، المصباح، العدد 76، 1919/10/16، ص 3.

95 هذه المعلومة مستمدة من برقية المعتمد العربي بيروت، يوسف العظمة، إلى الأمير زيد، في 1919/10/29، ينظر: سعد أبو دية، المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920 (عمان: أمانة عمان الكبرى - مديرية الثقافة، 2016)، ص 194 - 195.

من مناقشة المسودة، بسبب هيمنة مسألة الدفاع على مداولاتها، الناتجة من قرب تنفيذ اتفاق 15 أيلول/ سبتمبر 1919⁽⁹⁶⁾، أو ما تطلق عليه الأدبيات التاريخية السورية اسم «اتفاق الاستبدال»، القاضي بانسحاب القوات البريطانية من سورية، وحلول القوات الفرنسية، بدايةً من 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، مكانها، وهو ما رأته فيه الحكومة العربية تطبيقاً «بصراحة تامة» لـ «تنفيذ أحكام اتفاقية سايكس - بيكو بحذافيرها»، و«التنازل عن المطالب القومية»، و«التراجع أمام المطالب الفرنسية»⁽⁹⁷⁾، ويقصد ساطع الحصري بها ما نطلق عليه اتفاقية سايكس - بيكو (المعدلة) التي استغرقت تسويتها نحو عام من النزاع الفرنسي - البريطاني الشديد حول سوريا، وتعيين الحدود بين المنطقتين البريطانية والفرنسية، وحول الجزيرة الفراتية، ووادي الخابور، وغيرها من قضايا خلافية⁽⁹⁸⁾، فاتخذت الحكومة العربية قراراً بالسياسة الدفاعية، من دون أن تتمكن من بحث مشروع الدستور⁽⁹⁹⁾.

وللأسف، لا توجد معلومات عن هذه الدورة في الدراسات التاريخية، ولا في المدونات المذكراتية، في ما عدا خلاصات أخبارية موجزة، نشرتها جريدتاً حلب الرسمية والمصباح. وهذه أيضاً ثغرة أخرى في الدراسات التاريخية المتعلقة بمرحلة الحكومة العربية، بينما توجد معلومات واسعة نسبياً عن الدورة التي عُقدت في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، قبيل يومين من اكتمال انسحاب القوات البريطانية من سورية، تنفيذاً لاتفاق 15 أيلول/ سبتمبر 1919 الذي سيغدو متغيراً مستقلاً، وقد نتجت منه مجموعة كبيرة من المتغيرات الوسيطة والتابعة، السياسية الخارجية والداخلية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والعسكرية الخطرة التي يمكننا تكثيفها بمتغير مركب متعدد الأبعاد، ومتبادل التأثير، ما بين متغيراته التابعة والوسيطة، وظلت تشتغل حتى وقوع الاحتلال الفرنسي المباشر لسوريا، ومفتاح فهمها هو المتغير المستقل الذي مثله اتفاق 15 أيلول/ سبتمبر 1919.

كان مقرراً لهذه الدورة أن تُقرّ مبادئ السياسة الدفاعية السورية التي حدد ياسين الهاشمي، رئيس ديوان الشورى الحربي، أو ما يعادل رئيس أركان الجيش العربي، مبادئها، على أساس «المقاومة بالجيش والعصابات من كل المناطق وتشكيل حكومة وطنية تعلن استقلالها»⁽¹⁰⁰⁾. لكن الجنرال اللنبي اعتقل الهاشمي في يوم انعقاد المؤتمر، للحيلولة دون اتخاذه القرار، وأضربت دمشق عن بكرة أبيها، وصدرت الصحف في اليوم التالي بيضاء.

كانت لجنة الدستور جاهزة لعرض المسودة على المؤتمر لمناقشته وإقراره، بالتزامن مع إعلان الاستقلال المُنوي من المؤتمر اتخاذه، ومن الحكومة تبنيه، لكن الأمير زيد ارتأى، مع التزامه، كمبدأ، بتشكيل حكومة مدنية دستورية مسؤولة أمام المؤتمر، إرجاء ذلك، في انتظار ما ستمخض عنه مفاوضات فيصل في باريس. وهذا محور معروف بدرجة كبيرة، وسال فيه الكثير من حبر المؤرخين، فلن نتوقف عنده. واتخذ المؤتمر، في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1919، قراراً بالسياسة الدفاعية. وما يهمنا من قراراته هو «إعلان الاستقلال التام للقطر السوري بحدوده التي عيّنها المؤتمر السوري بقراره الذي قدمه للجنة الدولية الأمريكية، وأنه غير

96 نصّ اتفاق الاستبدال، في 13 - 15 أيلول/ سبتمبر 1913، الذي أعده لويد جورج على: جلاء القوات البريطانية، وانسحاب الحاميات العسكرية في كيليكيا وغربي خط (سايكس - بيكو)، وحلول قوات فرنسية بدلاً منها. على أن تُستبدل الحاميات البريطانية في المدن الداخلية السورية الأربع: دمشق، وحمص، وحملة، وحلب، بقوات عربية، بينما تبقى القوات البريطانية في فلسطين، من «دان إلى بحر السبع»، وفي العراق، ومن جملته الموصل، «فيكون هذا الاحتلال مطابقاً لاتفاق المعقود في كانون الأول/ ديسمبر 1918، بين المسيو كليمنصو والمستر لويد جورج». قارن بمذكرة الحكومة البريطانية حول احتلال سورية وفلسطين والعراق، ريثما يتم اتخاذ القرار بشأن الانتداب، في باريس، في 13 أيلول/ سبتمبر 1919، ينظر: الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ص 562 - 563.

97 الحصري، ص 78.

98 حدثت هذه التسوية في شكل اتفاق شفهي بين لويد جورج وكليمنصو، في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1918، بعد أيام قليلة من اتفاقية الهدنة، وقضت بأن يكون العراق وفلسطين لبريطانيا، مقابل أن تكون سوريا لفرنسا، وأن يكون لفرنسا حصة في نفط الموصل: يرغن، ص 221؛ زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط 3 (بيروت: دار النهار للنشر، 1977)، ص 96؛ مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792 - 1923، ترجمة خالد الجبيلي (دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص 330. وكان كليمنصو يأمل منها الحصول على دعم بريطانيا بمطالبتها في حوض الراين.

99 "لائحة القانون الأساسي والمؤتمر السوري"، المصباح، العدد 76، 1919/10/16، ص 3.

100 "من زيد إلى فيصل في كانون الثاني/ يناير 1920، أوراق الأمير زيد"، في: المراسلات التاريخية 1920 - 1923، الثورة العربية الكبرى، تحرير وتقديم موسى سليمان، مج 3 (عمّان: د.ن.، 1978)، ص 47 - 48.

قابل للتجزئة ولا للانقسام بوجه من الوجوه، مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكية شورية مدنية»، على أساس «الحاكمية الملكية» (القومية)، و«تشكيل حكومة مسؤولة أمام الأمة» لـ «اتخاذ وسائط الدفاع عن الوطن المهدد بالاستعمار»⁽¹⁰¹⁾. ووجه المؤتمر السوري في اليوم نفسه بياناً «إلى الشعب السوري الكريم»، يلخص قراره في أنه «يوجب على الأمة الدفاع الوطني، مألماً وبدناً، ضد كل من يحاول إخلال وحدة البلاد، واستعمارها، والعبث باستقلالها»، والمشاركة «إلى تلبية نداء الوطن والشرف»⁽¹⁰²⁾. ولنلاحظ أنها المرة الوحيدة تقريباً التي يرد فيها مصطلح «الشورية»، بينما تفادى رجال الحركة العربية وآباء الدستور السوري استخدام هذا المصطلح، تجنباً لأي شبهة حول مفهومهم الحديث للديمقراطية والمدنية أو العلمانية.

استغرق عمل لجنة الدستور بضعة شهور، يشير فيها محمد عزة دروزة إلى أنها «درست دساتير ومراجع متنوعة وعديدة»، وأعدت المشروع لتقدمه أخيراً إلى الدورة الثالثة للمؤتمر السوري العام (دورة الاستقلال)⁽¹⁰³⁾. ومن هنا، جاءت صياغته حين عُرض على الدورة الثالثة للمؤتمر، ناضجة واضحة ومتكاملة، بعد شهور من المذاكرات والتشاور مع ذوي الخبرة، وقادة الرأي العام. وطرحت لجنة الدستور نشره «ليرى كل مفكر من أبناء الأمة رأيه فيه»⁽¹⁰⁴⁾.

بحلول شباط/ فبراير 1919، قرر الاستقاليون السوريون أن يضعوا الحلفاء أمام «أمر واقع»، وأن يعلنوا استقلال سوريا. في هذا الشهر، جرت المناقشات الأساسية لمسودة الدستور التي ستعرض على المؤتمر السوري العام الذي دُعي للانعقاد.

مشروع القانون الأساسي ومناقشات إشكالية العلاقة بين الدين والدولة

لم تنص مسودة مشروع الدستور على دين الدولة، الأمر الذي أثار جدلاً طويلاً بين بعض قادة المؤتمر السوري وأعضاء لجنة الدستور، إبان اكتمال مسودة الدستور، وإبان القراءة الأولى له في المؤتمر. وسوّي الخلاف بتبني رأي الشيخ رشيد رضا بأن يُكتفى بأن ينص الدستور على أن الإسلام دين رئيس الدولة أو الملك، وليس دين الدولة أو المملكة الرسمي⁽¹⁰⁵⁾، كيلا يثير المتعصبون ردة فعل العامة، ويتهمون الحكومة العربية بالخروج عن الإسلام، وتعطيها شرائعها. فجاءت المادة بهذه الصيغة: «إن حكومة المملكة السورية العربية حكومة ملكية مدنية نيابية، عاصمتها دمشق الشام، ودين ملكها الإسلام» (المادة 1). وصحيح أن المادة لم تستخدم اصطلاحاً «حكومة ملكية علمانية ديمقراطية»، لكنها استخدمتها مفهوماً في صيغة نيابية مدنية، فقد كان مصطلح النيابية في المجال التداولي لآباء الدستور يعني مفهوم الديمقراطية. وسبق لرشيد رضا، أن استخدم مبكراً مصطلح «النيابي» على أنه مرادف لـ «الديمقراطي»، فشرح معنى كلمة «جعل حكومة البلاد نيابية» بين قوسين كبيرين بأنه (ديمقراطية)⁽¹⁰⁶⁾. وكان هذا المصطلح، كمصطلح ومفهوم، قد غدا، في الربع

101 كان أعضاء اللجنة التي صاغت القرار مؤلفة من رئيسها هاشم الأتاسي، وسعيد حيدر، وعبد القادر الخطيب، وفوزي البكري، وسعد الله الجابري، وإبراهيم هنانو، وعلي الكايد، ودعاس جرجس، ورياض الصلح، وصلاح الدين الحاج يوسف. بشأن النص الكامل للقرار، ينظر: "جواب المؤتمر السوري"، العاصمة، العدد 79 (السنة الأولى)، 1919/11/27، ص 5 - 6.

102 "منشور المؤتمر السوري إلى الشعب السوري العربي الكريم"، المرجع نفسه، ص 6.

103 دروزة، حول الحركة العربية، ج 1، ص 113.

104 ينظر: "مضبطة الأسباب الموجبة لوضع الدستور"، الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، ص 215.

105 وفق يومية الشيخ رشيد رضا، اقترح بعض النواب المسيحيين والمسلمين "أن يُنص في قرار المؤتمر على أن تكون سورية المتحدة لادينية (لاييك)"، بينما "عارضه آخرون، مقترحين أن يُنص فيه على أنها حكومة عربية - إسلامية، أو دينها الرسمي الإسلام". ويشرح رئيس المؤتمر السوري رشيد رضا الاستقطاب بين الفريقين فيقول: "أحدم الحلال، فلم أُرْ مخرجاً من هذه الفتنة إلا اقتراح السكوت عن هذه المسألة، وما قلته إن إعلانها كونها لادينية يفهم منها جميع المسلمين أنها حكومة كفر وتعطيل، لا تنقيد بحلال ولا حرام، ومن لوازم ذلك أنها غير شرعية، فلا تجب طاعتها ولا إقرارها، بل يجب إسقاطها عند الإمكان، فالأولى السكوت عن ذلك، فوافق الآخرون على هذا الرأي، والاكتفاء بشرط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام، فتقرر ذلك"، ينظر: رشيد رضا، "يومية الأحد 7 مارس/ آذار 1920: العبارة بسيرة الملك فيصل رحمه الله"، في: المنار، ج 1، ص 34، ص 69.

106 جاء في نص رشيد رضا ما يلي: "[...] أن يستأنف زعماء البلاد بطريقة منظمة التوقيع على طلب الاستقلال التام المطلق الناجز، وجعل حكومة البلاد نيابية (ديمقراطية)، تبني أحكامها على أساس العدل والمساواة وحفظ حقوق الفئات القليلة العدد من أهل البلاد"، ينظر: رشيد رضا، "الاستقلال، ما هو؟"، المنار، ج 6، ص 21، أكتوبر 1919.

الأخير من عام 1919، شائعاً في المناقشات، وفي قرارات المؤتمر السوري نفسه الذي فسر جملة نيابية بأنها تعني أننا «أمة ديمقراطية»⁽¹⁰⁷⁾. وبحلول 22 - 23 كانون الأول/ ديسمبر 1919، رخصت الحكومة العربية تشكيل «الجمعية الوطنية الديمقراطية» في حلب، في حوالي 22 - 23 كانون الأول/ ديسمبر 1919، وأُقيمت في حفل إشهارها كلمات، كان من بينها كلمة أحد أقطاب الجمعية، أديب بك، عن الديمقراطية، ووضح فيها «شدة الحاجة إليها، وفاض في ديمقراطية الأمم الغربية»⁽¹⁰⁸⁾.

أما مفهوم «المدني»، فكان متواتراً بشكل واسع ومركزي في دورات المؤتمر السوري العام الثلاث، وهو معادل لمفهوم «العلمانية». وقد ربط آباء الدستور، عبر الجمع بين «المدنية» و«النيابية»، بين مفهومي «العلمانية» و«الديمقراطية»، بمعنى أن ما يفسرهما هما مفهومًا العلمانية والديمقراطية. نجد ذلك واضحاً كل الوضوح في توضيح لجنة الدستور، في مضبعتها لبيان دواعي صياغة الدستور، من جهة أن المراد بالمادة الأولى التي تنص على «أن تكون حكومة البلاد العربية السورية حكومة ملكية نيابية، عاصمتها دمشق، ودين ملكها الإسلام»⁽¹⁰⁹⁾، هو ما يلي: «أن تكون البلاد نيابية مدنية، تتجلى فيها حاكمية الأمة، لتكون حاکمة نفسها بنفسها، وألا يُترك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية، مع احترام حرية الأديان والمذاهب التي في البلاد، بلا تفریق بين طائفة وأخرى، والاحتفاظ بما يتعلق بالاعتقادات المذهبية والمعاملات الشخصية، حيث تبقى حرة تبعاً للطقوس والتعاليم الدينية، بلا أدنى تقييد أو معارضة»⁽¹¹⁰⁾. ومن هنا، نرى أن كلاً من «النيابية» و«المدنية» استبدالان باراديجميان بالمعنى الألسني للباراديجم، لكل من مفهومي «الديمقراطية» و«العلمانية».

خرج الدستور السوري بذلك عن المادة (11) من القانون الأساسي العثماني لعام 1876 التي نصت على أن «دين الدولة العثمانية هو الدين الإسلامي»⁽¹¹¹⁾، كما خرجت المادتان (5) و(6) في مشروع القانون الأساسي، أو الدستور السوري، حول قسم الملك وقسم نائبه، عن المادة (4) في القانون العثماني التي تنص على «أن حضرة السلطان هو حامي الدين الإسلامي»⁽¹¹²⁾. ولم يُشير مشروع الدستور السوري إلى أي شيء من قبيل أن الفقه الإسلامي مصدر أساسي أو المصدر الأساسي للتشريع، فجاء الدستور السوري علمانياً خالصاً، في ما عدا المواد التي تتعلق بالأحوال الشخصية.

ومن هنا، كان النص على أن الإسلام دين رئيس الدولة أو الملك رمزياً تماماً، فقد تبنى الدستور في الأصل مفهوم السلطة الملكية المقيدة بدرجات كبيرة، في أفق التحول إلى احتمال تبني نظام جمهوري. وضمن، في حقوق الأفراد والجماعات، حرية الضمير والعقائد الدينية والمذهبية، من دون تدخل من الدولة، والمساواة التامة بين السوريين كافة، بغض النظر عن مذاهبهم أو أديانهم أو طوائفهم. وجاء نص الدستور على قسم الملك ترسيخاً لذلك، فقد حُدد قسم الملك حين جلوسه على سرير الملك في الصيغة الآتية: بأن يقسم «يمين الاحترام للشرائع الإلهية، والأمانة للأمة والملك، والمراعاة للقانون الأساسي»⁽¹¹³⁾، لا أكثر، وهو ما ينفي عن تحديد دينه بالإسلام أي رعاية مميزة لدين دون آخر. كما أن مفهوم «الشرائع الإلهية» يتجاوز هنا مفهوم الشرائع السماوية ليشمل كل دين.

107 "جواب المؤتمر السوري"، العاصمة، العدد 79 (السنة الأولى)، 1919/11/27، ص 5 - 6.

108 "الجمعية الديمقراطية"، المصباح، 1919/12/25، ص 2.

109 القانون الأساسي - الدستور للمملكة السورية الذي وضعه المؤتمر السوري مع مضبطة الأسباب الموجبة، المادة (1). يُنظر: الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، ص 194. وقد عدل المؤتمر هذه المادة، واستبدل "حكومة البلاد العربية السورية" بـ "حكومة المملكة السورية العربية".

110 مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لأئحة القانون الأساسي، يُنظر: الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، ص 216 - 217.

111 المادة (11) من القانون الأساسي العثماني في ممالك الدولة العثمانية. يُنظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص 257.

112 المادة (4) من القانون الأساسي العثماني في ممالك الدولة العثمانية، المرجع نفسه، ص 257.

113 المادتان (5) و(6)، المرجع نفسه.

لقد كرست قرارات مجلس الشورى العربي من قبل، بشكل مبكر، الفصل بين اختصاص المحاكم الشرعية واختصاص المحاكم العدلية، وحصرت اختصاص المحاكم الشرعية في الأحوال الشخصية ومستتبعاتها. وكان هذا الفصل امتداداً للفصل التنظيمي العثماني، منذ أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، بين وظائف مجلس الشورى وديوان العدلية والأمور الدينية التي تُركت لمشيخة الإسلام، ف «لا يتدخل شورى الدولة ولا الديوان العدلي بالأمور الدينية، ويترك هذا المجال تماماً إلى المشيخة»⁽¹¹⁴⁾. لكن بعد عام 1915، أُتبعَت المحاكم الشرعية العثمانية الوزارة العدلية، وغدت مشيخة الإسلام من دون عمل تقريباً⁽¹¹⁵⁾، لتفصل إصلاحات الاتحاديين بين الخلافة (وشيخ الإسلام معها) والسلطة التنفيذية⁽¹¹⁶⁾.

وبخصوص مناقشات الدستور السوري المتصلة بهذه النقطة، ذهب العديد من أعضاء المؤتمر، المسلمين والمسيحيين والشخصيات الفكرية - السياسية الناشطة في المجال العام، إلى ما يتجاوز التحديث العثماني الاتحادي السابق، بجعل المحاكم الشرعية تابعة للمحاكم العدلية، وسلخ سلطة مشيخة الإسلام عليها، فطرح البعض تضييق صلاحيات المحاكم الشرعية بأكثر مما ضيقها مجلس الشورى العربي، لتكون على غرار المحاكم الروحية المسيحية في الأمور المتصلة بالدين مباشرة، بل مال البعض - بحسب يوسف الحكيم - إلى «إلغاء المحاكم الشرعية والروحية معاً، وقيام القضاء العدلي مقامها، وفقاً لما هو جارٍ في معظم الدول الأوروبية»⁽¹¹⁷⁾.

ومن هنا، برز بين بعض أعضاء المؤتمر خلاف حول مسألة تعيين شيخ للإسلام، أو وزير للأمور الشرعية. ورأى البعض أنه لا حاجة إلى وزير ديني أو إسلامي، بينما رأى البعض الآخر أنه ثمة حاجة إلى رئيس ترجع إليه أمور المحاكم الشرعية والأوقاف⁽¹¹⁸⁾. وسوّت الحكومة العربية هذا النزاع بتدخلها في تعيين الوظائف الشاغرة في الإمامة، والخطابة، والتدريس، والتولية على الأوقاف، إلى مسابقات تقوم بها «لجنة التوجيهات العلمية»، ويصدر الأمير قراراً بها، ويُنشر في الجريدة الرسمية⁽¹¹⁹⁾. ثم أصدرت، في 29 آذار/ مارس 1920، قانوناً بتشكيل «مديرية الأمور العلمية»، مرتبطة برئاسة مجلس الوزراء، تشرف على المؤسسات الدينية الإسلامية، وتقوم بالإدارة العامة للأوقاف الإسلامية، وتكون «مرجعاً للمفتين، والمدرسين، ومشايخ الطرق»⁽¹²⁰⁾. وقد أوكلت رئاستها إلى الشيخ تاج الدين الحسني (1885-1943)، ابن محدث دمشق الشيخ بدر الحسني⁽¹²¹⁾.

لكن المادة (15) من مشروع الدستور، المتعلقة بتنظيم إدارة المحاكم الشرعية، والمجالس الطائفية، وكيفية إدارة الأوقاف، أثارت مخاوف رجال الدين المسيحي، وترافق تعاضم هذه المخاوف، مع قوة الاتجاه لإلغاء المحاكم الشرعية الإسلامية والروحية المسيحية، من أن تنطوي على ثغرة تنفذ منها السلطة التنفيذية للتدخل في إدارة الأحوال الشخصية والمذهبية والوقفية للطوائف المسيحية⁽¹²²⁾. من هنا، لم تُرضِ المادة

114 كان العمل بمجلس الشورى امتداداً للعمل بـ "مجلس شورى الدولة" في مرحلة التنظيمات العثمانية، وقد أُحدث هذا المجلس في الأول من نيسان/ أبريل 1868، في إطار إحداث "مجلس والا" (مجلس العدل) الذي قُسم بدوره إلى مجلسين، هما: مجلس "شورى الدولة" و"ديوان الأحكام العدلية". وتخصص المجلس الأول بأمور الدولة الإدارية العليا، بينما تخصص الثاني بالأمور القضائية العليا. وكان رئيس شورى الدولة عضواً في الوزارة العثمانية بمرتبة وزير. ولم يقتصر إطلاق مجلس الشورى بوظائف محكمة إدارية عليا، بل تعداه إلى وظيفة إعداد قوانين الدولة كلها، أو صياغة القوانين التي تقرها الحكومة، ووضع شكلها النهائي ليصادق عليها السلطان، فكان في الواقع نوعاً من مجلس تشريعي، في ظل غياب مجلس تشريعي منتخب. وكان يقر الموزانة المالية التي تضعها وزارة المالية، بوصفها قانوناً من قوانين الدولة، ليصدرها السلطان، بعد صياغتها النهائية، كقانون. وكانت دائرة التنظيمات من أهم أقسام شورى الدولة، فتشرف على هذه الدائرة بملاءمة القوانين مع نظام التنظيمات، وهي مسؤولة عن تطبيق التنظيمات في الدولة، أي إنها تقوم بواجبات محكمة دستورية: أوزتونا، ج 3، ص 74 - 76.

115 أرسلان، ص 122، 141.

116 يُنظر: عزيز العظمة، *العلمانية من منظور مختلف*، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 135 - 136.

117 الحكيم، *سورية والعهد الفيصلي*، ص 42.

118 رشيد رضا، "يومية الاثنين 1 آذار/ مارس 1920"، في: المنار، ج 1، مج 34، ص 71.

119 الأرنؤوط، ص 233.

120 "قانون تشكيل مديرية الأمور العلمية" في 29 آذار/ مارس 1920، "طب، العدد 141، 1920/4/26، ص 6.

121 لسان الحال، العدد 371 - 8021، 1920/3/31، ص 2. ورد في الخبر منصب الشيخ تاج الدين الحسني، مدير الصحية، وهو خطأ مطبعي، وصوابه العلمية. ويتنقد محمد كرد علي الحكومة العربية لتعيينها الحسني مديراً لها، لأن عمره لم يتجاوز واحداً وعشرين عاماً، لكن عمر الحسني كان في الواقع خمسة وثلاثين عاماً. قارن ب: كرد علي، ج 1، ص 136.

122 هي المادة (14)، وتنص على "كيفية إدارة المحاكم الشرعية، والمجالس الطائفية التي تنظر بحسب شرائعها في الأحوال الشخصية المذهبية، وكيفية إدارة الأوقاف العامة، تعيين بقوانين خاصة تصدر عن المؤتمر".

التي وُضعت في مشروع الدستور للمحاكم الشرعية والبطركيات أعضاء المؤتمر المسيحيين، فامتنع رئيس المؤتمر، رشيد رضا (1865-1935)، عن طرحها على التصويت، مراعاةً لموقفهم، وذهب مع بعض أعضاء المؤتمر إلى منزل بطريك الروم (= الأرثوذكس)، غريغوريوس حداد أو غريغوريوس الرابع (1859-1928)، واتفق معه على النص الذي يُرضي النصارى، وهو الذي تقرر⁽¹²³⁾. وكان البطريرك من أبرز داعمي الحكم العربي والملك فيصل، وأُطلق عليه اسم محمد غريغوريوس، و«حبر النصارى والمسلمين»⁽¹²⁴⁾.

ومع ذلك، يبدو أن النزاع كان أكثر حدةً من هذه التسوية التي قام بها رضا، على نحو جعل المؤتمر عاجزاً عن البتّ في المادة، وانعكس ذلك على المادة (14)، في فصل «في حقوق الأفراد والجماعات»، بأن «كيفية إدارة المحاكم الشرعية والمجالس الطائفية التي تنظر بحسب شرائعها في الأحوال الشخصية المذهبية، وكيفية إدارة الأوقاف العامة تعين بقوانين تصدر عن المؤتمر»⁽¹²⁵⁾. وظلت المناقشات حول مسألة ربط المحاكم الشرعية بالمحاكم النظامية قائمة، فأحالت حكومة رضا باشا الركابي، وهي أول حكومة دستورية تتشكل في عهد الاستقلال السوري، المشروع إلى لجنة مختصة لدراسته⁽¹²⁶⁾.

في الواقع، كان قد تشكل بين بعض أعضاء المؤتمر السوري نزعة اعتقادية مدنية أو علمانية صلبة، متأثرة بالنموذج الراديكالي الفرنسي للعلمانية في دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة، إلى حذف كل إشارة تتصل بالدين. ووصف رشيد رضا هذه الفئة بـ«رؤوس الإلحاد والإباحة»⁽¹²⁷⁾، لكنه حرص على التسوية معها. ووصف عبد القادر الكيلاني، عضو لجنة الدستور، نزعة من سمّاهم بالشبان لفصل السياسة عن الدين بلغة أهدأ من لغة رشيد رضا؛ إذ قال: «إخواني الشبان ينفرون عند سماع بحث ديني، ويعتقدون أنه مضر بالمصلحة، لذلك ظن بعضهم أن الدين قيد»⁽¹²⁸⁾. وظهر هذا النزاع على أشده في قصة «البسملة»، فلقد خلت العريضة التي تُبدي فيها لجنة المؤتمر السوري الشكر للملك فيصل وتأييده من البسملة، على نحو أحدث توتراً بين اللجنة وبعض علماء دمشق، وكان بعضهم عضواً في المؤتمر السوري. ولم يُحلّ النزاع إلا بتسوية قبلها العلماء على مضمّن، وهي أن تعنون العريضة بكلمة «باسم الله»⁽¹²⁹⁾. وتتمثل دلالة مسألة «البسملة» في أن أعضاء المؤتمر السوريين قد حرصوا على تجنب كل ما يصبغ الحكومة العربية بسمة دينية مرتبطة بدين معين دون دين آخر في سوريا.

لقد كان المؤتمر السوري العام هيئة تمثيلية حقيقية، ذات مصداقية تمثيلية، انتُخبت في شروط صحيحة قانونياً، كما يُثبت ذلك أدمون رباط وغيره، وقد عبّر عن الاتجاهات العامة السياسية والاجتماعية والفكرية في

123 من رسالة رشيد رضا إلى الأمير شكيب أرسلان، في 11 كانون الأول / ديسمبر 1926، ينظر: الأمير شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا أو إزاء أربعين سنة: الرسائل، تقديم وجيه كوثراني، ج 2 (بيروت: الدار التقدومية، 2010)، ص 113.

124 سبق له أن أيد في مؤتمر الصلح بباريس، ومن ثم أمام لجنة كينغ - كراين، ومعها الكثيرة من أبناء طائفته، الحكومة العربية في سوريا، وظل وفياً للملك فيصل الأول، حتى بعد احتلال الفرنسيين سوريا، ينظر: طارق متهري، "المسيحيون في المشرق العربي: قراءة في التاريخ المعاصر"، في: المسيحية عبر تاريخها في الشرق، تحرير حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهر، ط 2 (بيروت: مجلس كنائس المشرق الأوسط، 2002)، ص 864. كان نفسه من رواد الحركة العربية الأنتاكية في الكنيسة الأرثوذكسية، منذ أن كان مطراناً، وغداً ثاني بطريك عربي بعد البطريرك الأول مالاتيوس الدوماني. وكان من كبار المتضلعين بالثقافة العربية - الإسلامية، وأطلق عليه المسلمون اسم "محمد غريغوريوس"، و«حبر النصارى والمسلمين». وحين توفي، في عام 1928، في لبنان، ونُقل جثمانه إلى دمشق ليُدفن فيها، تولى المسلمون الاحتفال بتشييعه، وحضر جنازته منهم ما لا يقل عن خمسين ألف نسمة: كرد علي، ص 138 - 139.

125 المادة (14).

126 من مداخلة الشيخ عبد القادر الخطيب، نائب رئيس غرفة تجارة دمشق، وعضو الحزب الحر المعتدل، في جلسة استجواب مندوب الحكومة، الوزير يوسف الحكيم، ورد الوزير عليه. أوردت شهرستان النص الكامل لمحضر الجلسة، نقلاً عن جريدة الدفاع، في عددها 87 - 88، بتاريخ 25 - 26 نيسان / أبريل 1920. ينظر: شهرستان، ص 158-159؛ بشأن النص الكامل، ينظر: المرجع نفسه، ص 149 - 159.

127 في ضوء عدم وجود محاضر اجتماعات المؤتمر العام، يمكن الاستدلال على ذلك بما نقله الشيخ رشيد رضا في المنار، عقب المناقشات التي حدثت حول قضية "دين الدولة"، في القرار الموجه للملك فيصل الذي أثير إليه هنا، حيث يقول: "وقد ظهر بعد ذلك من العبر، في المؤتمر نفسه، ما قد نبينه عند سنوح الفرصة له، وأغربه ما نجم من رؤوس الإلحاد والإباحة في أثناء المناقشة في القانون الأساسي للدولة السورية". ينظر: رشيد رضا، "يومية الأحد"، ص 72.

128 عبّر عبد القادر الكيلاني، عضو لجنة الدستور، عن نزعة من وصفهم بالشبان لفصل السياسة عن الدين، بقوله: "إخواني الشبان ينفرون عند سماع بحث ديني، ويعتقدون أنه مضر بالمصلحة، لذلك ظن بعضهم أن الدين قيد"، ويضيف الكيلاني: "نعم، إن الدين يقيد كثيراً من الأشياء التي لا توافق الطباع البشرية، فترك البحث فيها منتقلين إلى الوجهة الأخلاقية والإدارية". ينظر: "محضر جلسة المؤتمر التي ناقش فيها الأعضاء مسألة حق المرأة في الانتخاب"، شهرستان، ص 196.

129 الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص 95 - 96.

تحولات المجتمع السوري، وبرزت فيه كتلتان نيابيتان كبيرتان، هما: كتلة «حزب التقدم»، وكتلة «الحزب الحر المعتدل». وبينما مثلت كتلة حزب التقدم الحكومة، فإن الكتلة الأخرى مثلت حزب المعارضة⁽¹³⁰⁾.

وبرزت كتلة مستقلة أخرى غير حزبية تسمت برلمانياً باسم «حزب الاستقلال»، وهو حزب مجلسي أو نيابي، تألف، وفق رشيد رضا، من «الذين لا يتقيدون ببرنامج حزب يؤيدون رأي الأكثر من أفراده إذا قرروه لا يمكن أن يؤلفوا حزباً من أنفسهم»، يوازن بين كتلتَي الحكومة والمعارضة⁽¹³¹⁾. وظهرت معالم كتلة رابعة تسمت بـ «الحزب الوطني المعتدل».

ومن هنا، كانت القراءة الأولى لمواد الدستور حقيقية، وفي منتهى الجدية، واستقطابية في القضايا المتعلقة بإشكالية العلمنة، لكنها توافقت مع تسويات تاريخية كبيرة، اضطلع بها الشيخ رشيد رضا، وقبله هاشم الأتاسي، بدور كبير. وإنصافاً لعلماء دمشق، فإنهم قبلوا التسوية حتى لا تحدث استئثاراً للعامّة، لكن معظمهم، في ما عدا شخصيات علمائية دمشقية مستنيرة وبارزة، مثل الشيخ سعيد مراد، كانوا شديدين في رفض تعريف الدستور للفرد السوري، والمقصود به في مضبطة أسباب وضع الدستور المواطن السوري، على أنه يشمل المرأة أيضاً في الاقتراع والانتخاب.

وكانت أكثر المواد إثارة للجدل والاستقطاب المادتان (78) و(79) المتعلقة بحق الانتخاب⁽¹³²⁾. وقد أثير هذا الجدل بمناسبة الاقتراح الذي تقدم به إبراهيم الخطيب، نائب جبل لبنان، وعضو «الحزب الحر المعتدل»، بأن يكون للسيدات المتعلّمات حق في انتخاب النائب الأول، فأيده قسم، بعد مناقشات طويلة، وعارضه آخر⁽¹³³⁾.

ومن هنا، أثار طرح منح المرأة المتعلّمة حق الاقتراع جدلاً حاداً امتد إلى الشارع. إن هذه الإشكالية متصلة بإشكالية الديمقراطية، ومفهوم الاقتراع العام للمواطنين كافةً، واستغرق حلها في الدول الديمقراطية الغربية زمناً طويلاً جداً حتى الأربعينيات. وعكس تأخر الديمقراطيات في إقرار حق الاقتراع للمرأة تصويماً وترشيحاً، صدها في مذكرات المؤتمر السوري الشديدة حول هذه الإشكالية؛ فحين كان المؤتمر يشهد هذا الاستقطاب، كانت بعض الديمقراطيات قد أقرت حديثاً جداً للمرأة هذا الحق، مثل كندا (1917)، وبريطانيا (1918)، بشكل جزئي مقيد، ولن يُرفع هذا التقييد إلا في عام 1928، لتكون المرأة مساوية للرجل في الاقتراع والترشح. وكذلك بولندا (1918)، والولايات المتحدة الأميركية التي منحت الحق للنساء البيض فقط (1920)، بل ستتأخر العديد من الديمقراطيات بإقراره، مثل فرنسا التي لم تقرّه إلا في عام 1944.

الحقوق السياسية للمرأة وصلتها بإشكالية العلاقة بين الديمقراطية والعلمنة

إن ما جعل مسألة الحقوق السياسية للمرأة، وفي إطارها السجال حول تمتعها بتعريف السوري في حقه في الانتخاب، مسألةً تتقاطع فيها إشكالية العلمنة مع إشكالية الديمقراطية، هو ربط المحافظين في رفضهم هذا الحق بأسباب دينية. وقد ورد في بعض مناقشاتهم أن الله خلق النساء «بنصف عقل وميراث»، وقال

130 دروزه، حول الحركة العربية، ج 1، ص 115 - 116.

131 رشيد رضا، «الرحلة السورية الثانية»، في: المنار، ج 5، ص 23، ص 395.

132 نصت المادة (78) على ما يلي: "لكل سوري أتم العشرين من سنه، ولم يكن ساقطاً من حقوقه المدنية، حق في أن يكون ناخباً أول، ويكون لحائز شهادة المدارس العالية منهم رأيان. وكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنه، ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية، ولا محكوماً عليه بسجن شهر أو أكثر، يجوز أن يكون ناخباً ثانياً. ويشترط [أن يكون] الناخب الثاني ممن يحسنون الكتابة والقراءة، وأن لا يكون موظفاً، ولا ضابطاً، ولا خادماً خاصاً". ونصت المادة (79) على ما يلي: "كل سوري أتم العشرين من سنه، ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية، ولا مفلساً لم يعد إليه اعتباره، ولا محكوماً عليه بجنحة، يجوز انتخابه للنيابة، في أن يكون ناخباً أول، ويكون لحائزي شهادة المدارس العالية رأيان. وكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنه، ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية، ولا محكوماً بسجن شهر أو أكثر، يجوز أن يكون ناخباً ثانياً. ويشترط أن يكون الناخب الثاني ممن يحسنون الكتابة والقراءة، وأن لا يكون موظفاً، ولا ضابطاً، ولا خادماً خاصاً".

133 المحاضر الكامل لجلسة المؤتمر السوري التي ناقش فيها الأعضاء مسألة حق المرأة في الانتخاب، نقلاً عن جريدة الدفاع. يُنظر: "المرأة في المؤتمر السوري - مناقشات خطيرة يسجلها التاريخ"، الدفاع، العدد 89، 1920/4/27، ص 194. وأعادت شهرستان نشرها، ينظر: شهرستان، ص 254.

بعض المتشددین إنها «نصف إنسان»، بينما نافح الأعضاء الآخرون، بمن فيهم بعض أعضاء الحزب الحر المعتدل، عن منحها الحق التام في ذلك⁽¹³⁴⁾. وتوتر الاستقطاب إلى حدوث اعتداءات على المرأة السافرة في الشوارع.

شجب قادة المؤتمر السوري هذه الاعتداءات بشدة، وأصدرت الحكومة أمراً تحت عنوان «بلاغ وإنذار» ضد هذه الاعتداءات، واعتبرت أن الزبي مسألة شخصية «ليس من شأن أحد التعرض له»، لكنها أشارت إلى أنها ستتصل بولي أيّ امرأة لردعها، في حال «تجاوزها الحد في التبرج، والخروج عن مألوف العادة»، مع تسيير دوريات في الشوارع، وإنذار كل من «يجرؤ على إيذاء أية امرأة بالقول أو بالفعل، من كبير وصغير، بأشدّ الجزاء»⁽¹³⁵⁾.

كانت سجلات المؤتمر السوري حول حق المرأة في الاقتراع أول سجلات في تاريخ الحركة النسوية، والحركة الديمقراطية عموماً، في سورية بعد الحرب. وهي تفرض تأثيرات مباشرة في صياغة الدستور نفسه. لقد كان عدد مؤيدي هذا الحق في المؤتمر السوري أكثر من عدد معارضيهِ، لكن هاشم الأتاسي تدخل واستبعد إقرار ذلك، تجنباً لحدوث فتنة بين العامة، فقرر المؤتمر، وفق ما يورده دروزة، «الإبقاء على النص الوارد في المشروع المطلق الذي يمكن أن يشمل في التطبيق الذكور والإناث معاً»، وهو: «حق كل سوري أتمّ العشرين من عمره من أن يكون ناخباً أول، وأتمّ الخامسة والعشرين أن يكون ناخباً ثانياً، وأتمّ الثلاثين أن يكون نائباً». إضافة إلى صفات وأهليات أخرى. ومن نصوص المشروع التي جاءت متممة للنص: «أن جميع السوريين متساوون في الحقوق والواجبات»، حيث تعني هذه المساواة التامة في كل شيء للسوريين جميعهم، على اختلاف نحلهم وأديانهم وأصولهم القومية، والذكور والإناث معاً»⁽¹³⁶⁾.

ولو أقر المؤتمر السوري هذا الحق، لكانت سوريا الرائدة الأولى فيه في كامل الوطن العربي. ولقد كانت رائدة أول انتخابات، ورائدة أول هيئة تأسيسية منتخبة شرعت بالتحضير لانتخابات نيابية جديدة، ورائدة أول دستور ديمقراطي علماني تام، في ما عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية، ورائدة بناء أول دولة عصرية قانونية تنظيماتية حديثة في العالم العربي ما بعد العثماني. وعود على بدء، فإن كل ذلك دمره الاحتلال الفرنسي المباشر، وكان من مهمات قائد الفرقة الفرنسية اقتحام مقر الحكومة، ومصادرة وثائق المؤتمر السوري، ومعها صادر الاحتلال الفرنسي ديمقراطية السوريين الشجاعة والمبكرة والرائدة. أليس من الحق أن نردد مع إليزابيث تومبستون: «كيف سرق الغرب ديمقراطية العرب؟»، تعالوا نقرأ ذلك من جديد.

134 "المرأة في المؤتمر السوري"، شهرستان.

135 "بلاغ وإنذار"، العاصمة، العدد 121 (السنة الثانية)، 1920/4/29، ص 4.

136 دروزة، مذكرات، ص 461 - 462، 258.

المراجع

العربية

- أبو دية، سعد. **المسعى النبيل: الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق 1918 - 1920**. عمّان: أمانة عمّان الكبرى - مديرية الثقافة، 2016.
- أرسلان، الأمير شكيب. **سيرة ذاتية**، إشراف وتحرير سوسن النجار نصر. بيروت: الدار التقدمية، 2008.
- _____ . **السيد رشيد رضا أو إزاء أربعين سنة: الرسائل**، تقديم وجيه كوثراني. بيروت: الدار التقدمية، 2010.
- أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العالم للملايين، بالتعاون مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بنيويورك، 1962.
- أوزتونا، يلماز. **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629-1341هـ/1231-1922م**. ترجمة عدنان محمود سلمان. مراجعة محمود الأنصاري. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2010.
- البارودي، فخرى. **تاريخ يتكلم**. دمشق: مطابع ابن زيدون، 1960.
- _____ . **مذكرات البارودي: ستون سنة تتكلم**. بيروت - دمشق: مطابع دار الحياة، 1951.
- **بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق 1337هـ/1918م-1351هـ/1933م**. إعداد وتحرير هند أبو الشعر. عمّان: جامعة آل البيت، 1999.
- بيهم، محمد جميل. **العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 - 1920**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968.
- **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)**، المجلد الرابع 1919. إعداد وترجمة نجدة فتحي صفوة. ط 2. بيروت: دار الساقى، 2010.
- الحصري، ساطع. **يوم ميسلون، صفحة من تاريخ العرب الحديث**. بيروت: مطابع ابن زيدون، 1947.
- _____ . **البلاد العربية والدولة العثمانية**. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1960.
- الحكيم، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي 1915 - 1946**. بيروت: دار صادر، 1974.
- الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي**. ط 3. بيروت: دار النهار للنشر، 1986.
- خوري، فيليب. **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق 1860 - 1920**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993.
- داغر، أسعد. **مذكراتي على هامش القضية العربية**. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر، 1959.
- دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المطبعة العصرية، 1950.
- _____ . **مذكرات محمد عزة دروزة**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.

- ديوان ماري عجمي. جمع وتحقيق عيسى فتوح. دمشق: وزارة الثقافة، ص 2016.
- رافق، عبد الكريم. محطات في تاريخ بلاد الشام الحديث. بيروت: جامعة البلمند، 2006.
- ربّاط، آدمون. التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري. ترجمة حسن قبيسي. مراجعة جورج كتورة. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية – قسم الدراسات القانونية السياسية والإدارية، 2002.
- الرفاعي، شمس الدين. تاريخ الصحافة السورية 1918 - 1947، الجزء الثاني: الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال. القاهرة: دار المعارف بمصر، 1969.
- الريماوي، سهيلة. «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، اللجنة الوطنية العليا في دمشق (أيلول 1919 - تموز 1920)». دراسات تاريخية. العددان 45 و46 (أذار/ مارس - حزيران/ يونيو 1993).
- _____ . الحكم الحزبي في سوريا أيام العهد الفيصلي 1918 - 1920. عمّان: مجدلاوي، 1998.
- زين، زين نور الدين. الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان. ط 3. بيروت: دار النهار للنشر، 1977.
- سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.].
- الشرق الأوسط الحديث: طلائع الإصلاح وتبدل العلاقات مع أوروبا 1789 - 1918. إشراف ألبرت حوراني وفيليب خوري وماري ويلسون. ترجمة أسعد صقر. دمشق: دار طلاس، 1996.
- شهرستان، ماري ألماظ. المؤتمر السوري العام 1919 - 1920. بيروت: دار أمواج، 2000.
- الصلابي، علي محمد. الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط. بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010.
- العظم، خالد. مذكرات خالد العظم، بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973.
- العظمة، عزيز. العلمانية من منظور مختلف. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- عنتابي، محمد فؤاد ونجوى عثمان. حلب في مئة عام. حلب: معهد التراث العلمي العربي، 1993.
- فرومكين، دافيد. سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط 1914 - 1918. ترجمة أسعد كامل إلياس. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1992.
- قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق بين 1918 - 1920. القاهرة: دار المعارف، 1971.
- قدرى، أحمد. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. دمشق: مطابع ابن زيدون بدمشق، 1956.
- كرد علي، محمد. المذكرات. دمشق: مطبعة الترقى بدمشق، 1949.
- الكزبري، سلمى الحفار. لطفي الحفار 1885-1968: مذكراته، حياته، وعصره. بيروت: رياض الرئيس، 1997.
- كوثراني، وجيه. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والشرق العربي: من المتصرفية العثمانية إلى دولة لبنان الكبير.

- لونغريغ، ستيفن همسلي. **سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**. ترجمة بيار عقل. بيروت: دار الحقيقة، 1987.
- **مذكرات فوزي القاوقجي 1914 - 1932**. إعداد خيرية قاسمية. بيروت: دار القدس، 1975.
- **المراسلات التاريخية 1920 - 1923، الثورة العربية الكبرى**، تحرير وتقديم موسى سليمان. عمان: [د. ن.]، 1978.
- **المسيحية عبر تاريخها في الشرق**، تحرير حبيب بدر وسعاد سليم وجوزيف أبو نهر. ط 2. بيروت: مجلس كنائس الشرق الأوسط، 2002.
- موسى، سليمان. **الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908 - 1924**. ط 3. بيروت: دار النهار للنشر، 1986.
- وثيقة عثمانية (سجل عمومي). 489/DH.SA D.76، ترجمة كمال خوجة أوغلو.
- ياب، مالكولم. **نشوء الشرق الأدنى الحديث: 1792 - 1923**. ترجمة خالد الجبيلي. دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
- يرغن، دانييل. **الجائزة: ملحة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش**. ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار التكوين، 2004.

الأجنبية

- David, Philippe. *Un Gouvernement arabe à Damas, Le congrès Syrien*. Paris: Marcel Giard, 1923.
- Gelvin, James L. *Divided Loyalties, Nationalism and Mass Politics, in Syria at the Close of Empire*. California: University of California Press, 1999.
- Thompson, Elizabeth F. *How the West Stole Democracy from the Arabs: The Syrian Arab Congress of 1920, and the destruction of its Historic liberal-Islamic Alliance*. New York: Atlantic Monthly Press, 2020.